CEASEFIRE
centre for civilian rights

minority
rights
group
international

لهيب هيغل

أزمة النزوح في العراق:
الأمن والحماية

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة
الدولية لحقوق الأقليات
مارس 2016

التعليق على الصورة :

صبي عراقي يشاهد أثناء عودة الأسر النازحة داخليا الي منازلهم في حي Melhaniyeh الغربي في بغداد في سبتمبر 2008. حوالي 150 عائلة شيعية و سنية عادت بعد موجة سابقة من النزوح قبل نحو عامين عندما تصاعد العنف الطائفي وهربت الأسر الي الأحياء التي كانت طائفتهم تمثل الأغلبية فيها.

© أحمد الربيعي / وكالة فرانس برس Getty / (AFP)

تم إصدار هذا التقرير كجزء من مشروع سيسفاير، وهو برنامج يستمر لعدة سنوات بدعم من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تنفيذ منظومة مراقبة يقودها مواطنون مدنيون لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مع التركيز بالأخص على حقوق المدنيين المعرضين للخطر، مثل النساء المستضعفات والأفراد المُهجرين داخلياً ومن هم بدون جنسية والأقليات العرقية أو الدينية، وكذلك من أجل تقييم إمكانية تعميم هذا النوع من الرصد والمراقبة ليشمل مناحٍ ومجالات أخرى في البلاد.

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وذلك على مسؤولية الناشرين دون غيرهم، ولا يُمكن تحت أي حال من الأحوال اعتبار كون محتوياته تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

يُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين بمثابة مبادرة جديدة تهدف إلى تطوير «مراقبة يقودها المواطنون» لرصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو قوانين حقوق الإنسان، ولمساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات قانونياً وسياسياً ولتطوير ممارسة الحقوق المدنية. ويُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين مؤسسة خيرية مُسجلة وشركة محدودة تم تأسيسها وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا - مؤسسة خيرية رقم 1160083 - شركة رقم 9069133.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات هي منظمة غير حكومية تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية وحقوق السُكان الأصليين حول العالم، ولتشجيع التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تعمل المجموعة مع أكثر من 150 مُنظمة شريكة في ما يقرب من 50 دولة، وتتمتع بوضع استشاري لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك كمراقب لدى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المجموعة مُسجلة كمنظمة خيرية وكشركة محدودة وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا - مؤسسة خيرية رقم 282305 - شركة رقم 1544957.

تم تصميم التقرير بواسطة ستاشا سوكيتش

ISBN: 978-1-907919-79-4

يجوز نسخ المواد التي يحتويها هذا الإصدار لأغراض التدريس وليس لأية أغراض تجارية من أي نوع. ولا يجوز نسخ أي جزء من أجزاء هذا التقرير بأي شكلٍ من الأشكال للأغراض التجارية وذلك دون الموافقة المسبقة الصريحة من أصحاب حقوق الطبع. الصادر في مارس 2016 وقد تمت طباعته في المملكة المتحدة باستخدام ورق مُعاد تدويره.

المحتويات

الاختصارات 4

1 مقدمة 5

عوامل الضعف 6

2 النزوح في العراق - قديماً وحديثاً 8

الأنبار 9

بابل 12

بغداد 13

ديالى 14

كركوك 15

صلاح الدين 16

نينوى 17

3 الحماية وإساءة المعاملة 20

التوترات العرقية والطائفية: حالة ديالى 20

الدخول والإقامة 21

الاحتجاز 22

4 جرائم "الشرف" 24

التوترات العرقية والطائفية: حالة ديالى 25

التوترات القبلية: حالة صلاح الدين 26

توترات الأقلية-الأغلبية: حالة نينوى 27

5 آفاق وتحديات العودة 28

التوصيات 29

ملاحظات 32

الاختصارات

CRRPD - لجنة الفصل في منازعات الملكية العقارية
داعش - اختصار باللغة العربية يشير إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام
DIB - الحدود الداخلية المتنازع عليها
FFIS - صندوق تمويل الاستقرار الفوري
GoI - الحكومة العراقية
IDPs - النازحون داخلياً
IED - العبوات الناسفة
IGO - منظمة حكومية دولية
IOM - المنظمة الدولية للهجرة
ISF - قوات الأمن العراقية
KDP - الحزب الديمقراطي الكردستاني
KRI - إقليم كردستان العراق
KRG - حكومة إقليم كردستان
MoDM - وزارة الهجرة والمهجرين
PDS - نظام التوزيع العام
البيشمركة - القوات العسكرية الكردية
PKK - حزب العمال الكردستاني
PMF - الحشد الشعبي
PMUs - وحدات الحشد الشعبي
PUK - الاتحاد الوطني الكردستاني
UN - الأمم المتحدة
UNDP - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNAMI - بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق
YPG - وحدات حماية الشعب

1 مقدمة

منذ أن بدأت أزمة النزوح الحالية في يناير من عام 2014، بعد المكاسب الإقليمية للدولة الاسلامية في العراق و الشام (داعش) في شمال ووسط العراق، أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة. وفقا لتقديرات الأمم المتحدة (UN)، يبلغ عدد النازحين داخلياً (IDPs) في العراق حالياً 3.2 مليون نازح، في حين أن أكثر من 8 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية.[1] مع افتقار التمويل من قبل الأمم المتحدة[2] ووجود حكومة العراق (GoI) وحكومة إقليم كردستان (KRG) أيضاً تحت الضغط الاقتصادي أثناء محاربتهم داعش، فإن حماية حقوق الإنسان الأساسية وتقديم المساعدة الإنسانية معرضتان للخطر بشكل خطير.[3]

إن انهيار سيادة القانون، الإفلات من العقاب على نطاق واسع، النزاعات الإقليمية أو القبلية وعدم قدرة أو أحياناً عدم رغبة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في الاستجابة إلى الكم الهائل من الأزمات، قد يزيد من تعقيد حماية النازحين داخليا في العراق.

يستمر النزاع المسلح في جميع أنحاء البلاد مما يتسبب في مزيد من النزوح، في حين أن الوضع الحالي للنازحين بالفعل يزداد سوءاً بسبب البنية التحتية والخدمات العامة المثقلة بالأعباء في معظم مناطق البلاد. بعد ما يقرب من عامين على تقدم داعش، نجد أن النازحين في وضع مالي وخيم. الأسر الضعيفة سرعان ما تستنفذ الأصول الإنتاجية من أجل تلبية الاحتياجات المنزلية اليومية، وهناك فرص محدودة لكسب الرزق في مناطق النزوح. ويعتمد الكثيرون على استراتيجيات مواجهة التآكل، مثل تقليل الوجبات، اقتراض المال، وفي أسوأ الحالات، اللجوء إلى عمالة الأطفال، استغلالهم في البغاء، بيع الأعضاء والتسول.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة عامة محدثة لحالة حقوق الإنسان للنازحين داخلياً في العراق منذ هجوم داعش والنزاع المسلح الدائر. لا تقتصر انتهاكات حقوق الإنسان في هذا التقرير على ما ارتكبه داعش، بل تشمل تلك التي تقوم بها جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الحكومية، وكذلك الجهات الدولية والمحلية.

يستكشف هذا التقرير تسهيل العودة إلى المناطق الأصلية في الوقت الذي بدأت العملية في جميع محافظات البلاد، وإن كان ذلك بدرجة أكبر في بعض المحافظات. وتقريبا من دون استثناء، فإن جميع المناطق المحررة في حاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، إعادة الممتلكات والدعم لاستئناف تقديم الخدمات العامة وسبل العيش.[4]

بسبب سوء الأحوال المعيشية في مناطق معينة من مناطق النزوح، تعود العديد من الأسر على الرغم من أن الوضع في مناطقهم الأصلية قد لا يكون أفضل حالاً. وهذا يستتبع عوامل

الطرد السلبية التي قد تنطوي على صعوبات إعادة الإدماج لدى عودتهم، أو حتى إعادة النزوح.

الجماعات المسلحة اليوم تتصرف بحصانة من العقاب حيث أن دور القانون قد انهار في العديد من المجالات. بسبب أزمة النزوح، فإن سلطات المحافظة مثل مجالس المحافظات، المحافظين، رؤساء البلديات والمؤسسات الأخرى يعملون إما عن بعد أو أنهم قد توقفوا عن نشاطهم تماماً. ويمكن ملاحظة ذلك بدرجات مختلفة في محافظات الأنبار، ديالى، نينوى وصلاح الدين.

وبما أن أزمة النزوح ستدخل قريباً عامها الثالث بالنسبة لأولئك الذين فروا أولاً نتيجة للصراع مع داعش، فإن التوترات الاجتماعية آخذة في الارتفاع في مناطق النزوح. ومع ظل وجود التنقلات السكانية، فإن السلطات، الجماعات المسلحة والمجتمعات المضيفة تتعرض لضغوط أكبر. ترهيب ومضايقة النازحين على أساس أصولهم أصبح شائعاً ومتزايداً في مناطق النزوح. المجتمعات التي تجد أنفسها تعيش في المناطق التي تشكل فيها أقلية دينية، عرقية أو لغوية تميل إلى العيش في خوف دائم من أن يصبحوا ضحايا لخطاب الكراهية، الاعتداء البدني والممارسات التمييزية أو الانتقائية فيما يتعلق بالحصول على الخدمات العامة، التوظيف والمساعدات الإنسانية.

جغرافياً، يتركز هذا البحث على النازحين القادمين من الأنبار ومحافظات بابل، ديالى، كركوك، نينوى وصلاح الدين، بما في ذلك المناطق التي تم تحريرها (أي الأراضي التي تم استعادتها من داعش منذ تقدمها في عام 2014). كانت أول منطقة رئيسية تتم استعادتها هي جرف الصخر في محافظة بابل في أكتوبر عام 2014. بعد عام واحد، تم تحرير مناطق في الأنبار، ديالى، كركوك، نينوى وصلاح الدين، ولكن مع وجود مناطق رئيسية لا تزال تحت سيطرة داعش في الأنبار ونينوى، وإلى حد أقل في كركوك وصلاح الدين.

أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية بدأت في أواخر عام 2013، في ظل الاضطرابات التي شهدتها محافظة الأنبار واستيلاء داعش على الفلوجة في يناير عام 2014، الذي أطلق العنان للنزوح الجماعي داخل ومن المحافظة. على الرغم من أن التقرير يهتم أساساً بالنزوح المرتبط بالنزاع الحادث منذ تقدم داعش، ترتبط قضايا الحماية ارتباطا وثيقا بالنزوح الذي طال أمده وانعدام الأمن نتيجة الصراع السابق في البلاد. العديد من النازحين الذين تمت مقابلتهم لإعداد هذا التقرير كانوا قد نزحوا عدة مرات على مدى العقد الماضي.

وتستند المعلومات الواردة في هذا النص على الأبحاث الأساسية والثانوية، بما في ذلك العمل الميداني واسع النطاق في العراق. وتم إجراء المقابلات وجمع الشهادات على الأرض بين سبتمبر ونوفمبر من عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مراجعة أدبية ومقابلات تليفونية داعمة قبل وبعد إجراء العمل الميداني. تم جمع شهادات النازحين في محافظات بابل، بغداد، ديالى، أربيل، كركوك والسليمانية، وعبر الهاتف من نينوى وصلاح الدين.

عوامل الضعف

هناك عدة عوامل تساهم في ضعف الأشخاص النازحين داخلياً في العراق. وتتراوح بين توفير الخدمات العامة إلى الوضع القانوني، الوضع السياسي والأوضاع الأمنية. والتقرير ليس شاملاً بأي حال من الأحوال ولكنه يوفر لمحة عامة عن العوامل الرئيسية التي تؤثر في عوامل الضعف ويسعى إلى إظهار اهميتها النسبية.

كما ثبت أيضاً أن التمييز بين مختلف مناطق النزوح مهم من أجل فهم وضع النازحين داخلياً على نحو أفضل، لأن كل محافظة عراقية لها خصائص محددة بشأن التكوين العرقي أو الديني لسكانها، السياسة المحلية والنظام الإداري، إشراك الجهات الدولية الفاعلة ونشاط الجماعات المسلحة. وفقا لذلك، قد تختلف انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهها النازحون أثناء وقبل النزوح اعتماداً على الموقع. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه الاختلافات.

السلطات الرسمية والمؤسسات في جميع المحافظات المحتلة من قبل داعش تتضرر بدرجات متفاوتة إما بسبب توقف العمل، الانتقال إلى مكان آخر (مع محدودية قدرتها على خدمة سكانها من مسافة

بعيدة) أو أنه، في الواقع، قم تم الاستيلاء عليها من قبل الجماعات المسلحة. حتى عند تحرير العديد من المناطق لم تعد القيادة الأصلية إلى تلك المناطق. في العديد من المدن والمحافظات، أدت الخلافات السياسية إلى خلع المحافظين ورؤساء البلديات السابقين لصالح قادة جدد، وعادة ما يكون هؤلاء على علاقات قوية مع الجماعات المسلحة المختلفة.

التفريق بين الهياكل الرسمية وغير الرسمية للسلطة أمر بالغ الأهمية في بلد فقدت فيه الدولة السيطرة على أجـزاء كبيرة من أراضيها. حيث أنه في ظل غياب المؤسسات الرسمية، فإن الهياكل غير الرسمية، مثل الأجهزة الأمنية غير المعترف بها، رموز القبائل والأفـراد ذوي السلطة، تملأ الفراغ من خلال تنفيذ القوانين والسياسات التي تخدم مصالح خاصة. وقد تبين أنه من الصعب محاسبة مثل هذه المؤسسات غير الرسمية أو الأفراد عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويتناول هذا التقرير دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في حماية (أو عدم حماية) النازحين.

2

النزوح في العراق - قديماً وحديثاً

إن الأزمة الإنسانية الحالية لم تحدث فجأة كما قد يبدو. تم سقوط الموصل يوم 10 يونيو 2014 فقط من خلال سلسلة من التطورات الموازية والمتشابكة التي أسفرت عن هذا الحدث الكبير وغير المتوقع. قدرة داعش على السيطرة على ما يصل الى ثلث الأراضي العراقية، وموجات النزوح التي تلت ذلك، يمكن وضعها في سياق أكبر لـدورات الصراع التي شهدتها البلاد منذ انتهاء الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003.

ولا يزال العراق يعاني أيضا من نزاعات لم يتم حلها ناجمة عن سياسات الحكومة السابقة لصدام حسين. على سبيل المثال، المادة 140 من الدستور العراقي عام 2005،[5] والتي تخص المناطق المتنازع عليها أو DIBs (الحدود الداخلية المتنازع عليها) بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، لم يتم تنفيذه إلى حد كبير حتى الآن. من أهم القضايا العالقة قضية إعـادة توطين عشرات الآلاف من العوائل الكردية الذين تم ترحيلهم من أراضيهم خلال حملة التعريب لصدام في 1970s و 1980s [6]. بقايا هذه القضايا العالقة متشابكة للغاية مع أزمة النزوح الحالية وحلولها المحتملة.

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، تم تسجيل 759,000 عراقي رسمياً كنازحين في نوفمبر عـام 2013.[7] نـزح غالبية هؤلاء الأشخاص خلال ذروة الصراع الطائفي الذي اندلع في جميع أنحاء البلاد في عامي 2006 و 2007. وكانت المحافظة الأكثر تضرراً في ذلك الوقت بغداد، التي شهدت النزوح القسري الجماعي. المناطق التي كانت مختلطة عادة ويسكنها المسلمون السنة والشيعة أصبحت مأهولة بشكل شبه كامل من قبل طائفة واحدة أو الأخرى. المناطق المسيحية عادة، مثل الدورة والكرادة، أفرغت تقريبا، وغالبية السكان المسيحيين في بغداد إما هاجروا أو أعيد توطينهم في الأجزاء الشمالية من العراق، وخاصة في إقليم كردستان العراق (KRI) ومحافظة نينوى. واجه السكان الأكراد في بغداد مصيراً مماثلاً وفرت غالبيتهم إلى KRI.[8]

في عام 2006، يقدر عدد النازحين بنحو 1.2 مليون نسمة. بعد تفجير المرقد الشيعي المقدس في سامراء في فبراير عام 2006، ارتفع الرقم بشكل مذهل إلى 2.7 مليون و 2.2 مليون آخرين فروا إلى الدول المجاورة مثل سوريا والأردن.[9] ووفقا لتقديرات UNHCR، فإن عدد اللاجئين العراقيين في سوريا بلغ ذروته في عام 2009. على الرغم من أن الكثير من العراقيين بدؤوا بالعودة، إلا أن عدداً قليلاً منهم كانوا قادرين على العودة إلى ديارهم، وبدلاً من ذلك أصبحوا نازحين داخلياً. وفي ذروة الأزمة في عام 2009، كان يقدر عدد اللاجئين العراقيين في سوريا في بمليون نازح من قبل الهلال الأحمر السوري، والذي أشار أيضاً إلى أن جميعهم تقريباً انتقلوا إلى العراق أو إلى بلد ثالث بحلول نهاية عام 2014.[10]

الحرب ضد تنظيم القاعدة في العراق والجماعات السنية المتشددة الأخـرى، التي تشنها الحكومة التي يقودها الشيعة في العراق بدعم أميركي بعد انتخابات عام 2005، لعبت دورا في اضطهاد الاقلية العربية السنية، التي أصبحت مقيدة بشدة بالمناطق التي كانت تتمتع فيها عـادة بالأغلبية في الأنبار، صلاح الدين ونينوى.

وخفت آثار هذا التطور في انتخابات عام 2010، والتي أدت إلى تحالف عابر للطوائف.[11] ومع ذلك، مع خروج القوات الامريكية في عام 2011، انزلق العراق تحت قيادة المالكي إلى أنماط من تهميش الطائفة السنية. وشمل ذلك منع السنة من المشاركة في المؤسسات السياسية واستبعادهم من المناصب الإدارية العامة. واتهم المالكي باستمرار عمليات الخطف والقتل من قادة المجتمع السياسي والقبلي والمدني من السنة. وكانت هناك أيضا ادعاءات بأن الحكومة أهملت الكثير من تطوير البنية التحتية اللازمة في المحافظات ذات الغالبية العربية السنية.[12]

وخرجت سلسلة من التظاهرات المدنية والاعتصامات عبر المناطق التي يهيمن عليها السنة في البلاد مثل كـركـوك، صـلاح الدين ونينوى في عـام 2012. في عدة مناسبات شنت القوات الحكومية حملة على المحتجين على أساس أن مسلحي داعش قد تسللوا إلى المظاهرات. وفي اعتصام في الحويجة في أبريل 2013، خلفت قوات الأمن العراقية (ISF) أكثر من 50 قتيلاً.[13] وشهد هذا العام مظاهرات مكثفة أيضا في الأنبار، مما دفع داعش للاستفادة من إحباط السكان والسيطرة على مناطق حيوية، بما في ذلك مدن مثل الفلوجة والرمادي.[14]

هناك العديد من المسببات وراء قرار النازحين إلى الفرار من منازلهم، وبعض الاتجاهات يمكن تمييزها اعتماداً على الموقع والتوقيت. وفقاً لما سجلته مصادر مختلفة، فإن النزوح المبكر فور استيلاء داعش على نينوى كان مفاجئاً. وحالة جبل سنجار هي مثال واضح على ذلك. أولئك الذين تمكنوا من التفكير في أفضل الطرق للخروج كانت العائلات والقرى التي تلقت إخطاراً أو تحذيراً مسبقاً. بينما كان الأشخاص الذين فروا من مناطقهم في الأشهر الأولى بعد سقوط الموصل في المقام الأول من الأقليات العرقية، الثقافية أو الدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى طوائف دينية مختلفة عن داعش، إلا أنه قد تبعهم نـزوح العائلات السنية من هذه المناطق الذين لا يمكنهم مواصلة العيش تحت سيطرة داعـش أو الذين فروا بسبب الاشتباكات مع القوات الحكومية، الميليشيات الشيعية أو القوات المسلحة الكردية.

تقدم الأقسام التالية تحليلاً لوضع أزمة النزوح في محافظات محددة منذ يناير 2014.

الأنبار

ويمثل النازحون القادمون من محافظة الأنبار أكبر مجموعة من النازحين في العراق. 1.4 مليون نازح في جميع أنحاء البلاد، أي ما يقرب من 40 في المائة من المقيمين داخل المحافظة نفسها.[15] نظراً إلى شهرتها بوصفها معقل السنة في العـراق، تلقى انتهاكات داعش لسكان الأنبار القليل من الاهتمام بسبب الدعم المتوقع لهم وتعايشهم المفترض مع المجموعة. ومع ذلك، هناك أدلة غير مؤكدة وشهود عيان بين

النازحين داخلياً يشيرون إلى المصاعب الجدية المفروضة على السكان المدنيين. وبصرف النظر عن الأفراد الذين يدعمون نشاط الجماعات المسلحة، إلا أن الباقين في الأنبار هم اساساً من الأسر الضعيفة غير القادرة على ترك المحافظة، بما في ذلك النساء الأرامل والمزارعين الذين لم يعودوا قادرين على العمل في أراضيهم، أصحاب المحال التجارية الذين تم الاستيلاء على محالهم من قبل داعش، أو أرباب الأسر الذين يعتمدون على الرواتب الحكومية والذين لا يحصلون على رواتبهم.

والآن بعد أن أحكمت داعش سيطرتها على مناطق معينة من المحافظة أصبح السكان المدنيون تحت ضغوط متزايدة. في البداية، لم تُحدث سيطرة داعش فرقاً كبيراً في الحياة اليومية للمواطنين، ولكن مع مرور الوقت أصبحت سيطرتهم على سكان الأنبار أكثر تقييداً. حيث يتعرض السكان إلى المضايقات من قبل دوريات داعش التي تجوب المدن بشكل يومي. ويجب على المواطنين ارتداء الملابس وفقا لقوانين محددة، ويجب عليهم عدم تدخين السجائر ويجب عليهم وضع علامات داعش وأعلامهم على المنازل. وكانت هناك عمليات إخلاء قسري للمنازل التي كانت تجدها داعش مناسبة لتحقيق أغراضهم، ويتركون الأسر بدون توفير أي بديل لهم سوى الانتقال للعيش مع الأقارب أو الأصدقاء، ليسكنوا المناطق العشوائية في محيط منازلهم أو ببساطة ترك مناطقهم تماماً. ويضطر أئمة المساجد المحلية إلى قراءة خطبة الجمعة وفقا لمذكرات يتم إعطاؤهم إياها من قبل الزعماء الدينيين في داعش. ويطلب مع الأسر التي لها بنات التخلي عنهن إلى أمير داعش والتابعين له. وأصبحت كثير من النساء ضحايا، أو شهدن الزواج القسري لأحد الأفراد من الأسرة والأصدقاء، في كثير من الأحيان دون موافقة رب الأسرة.

”عندما جاؤوا لأول مرة لم يفعلوا أي شيء لنا. ذهبوا للموظفين العموميين وأولئك الذين كانوا يخدمون في الجيش. وفي بعض الأحيان كانوا يعدمون حتى أفراد أسرهم، ولكنهم لم يتطرقون للبقية منا. بعد بضعة أشهر بدأوا يطالبوننا بأن نتبع قواعدهم. كان يجب علينا أن نعلن التوبة [الاستنكار الرسمي لأي انتماء للحكومة]. ولم يكن مسموحا لنا بالتدخين أو للنساء بالمشي في الشارع بدون اللباس الأفغاني.“
(نازح من الفلوجة، في شقلاوة)

عدم الالتزام بقواعد داعش ومحاولة المقاومة يقابل بتدابير قاسية. الرجال الذين يدخنون يتعرضون لخطر قطع أصابعهم. الرجال الذين لا يحرصون على اتباع نسائهم لقواعد اللباس المناسب يتم جلدهم وفي بعض الحالات يتعرض النساء أيضاً للاعتداء الجسدي. المخالفات الأكثر خطورة، مثل التعدي على ممتلكات الغير، أو الوقوع تحت طائلة الاشتباه في الانتماء إلى المؤسسات العراقية الرسمية، قد تؤدي إلى الإعدام، الاعتقال أو الاختطاف.

”تم اعتقالي من قبل داعش لعدة أيام. أرادوا مني الاعتراف بأنني أخفي بنادق في حديقتي. قلت لهم لا يوجد شيء من هذا القبيل، وأنه بإمكانهم الذهاب والقاء نظرة بأنفسهم. سألتهم من الذي أعطاهم هذه المعلومات لكنهم رفضوا إخباري. وأطلقوا سراحي بعد بضعة أيام، كنت محظوظا ولكن ليس كل الناس محظوظين.
(نازح من حديثة في مخيم في بغداد)

ولم يكن بمقدور المجندين في الجيش الوطني العراقي العودة إلى وحداتهم ونظم العديد منهم مع قبائلهم لمحاربة داعش، ولذلك كانوا يتركون النساء والأطفال يهتمون بأنفسهم. هناك شعور عميق بتخلي الحكومة المركزية لدى النازحين وسكان الأنبار من المدنيين والقوات المسلحة. أعرب المدنيون عن شعورهم بأنهم محاصرين من القوات المقاتلة المختلفة دون حماية أو أي وسيلة للهروب. ويتم تسجيل الجنود السابقين في الجيش الوطني العراقي كمنسحبين إذا فشلوا في العودة إلى مهامهم. ومع عزل العديد من المناطق من قبل داعش، لم يعد هؤلاء الجنود قادرين على الانضمام إلى فرقهم، والتي ثبت أنه عاملٌ أخرٌ لتأجيج عدائهم تجاه الحكومة. ليس لمجرد فقدان الشعور بالفخر والواجب فحسب ولكن أيضاً بسبب رواتبهم.

”أنا وأصدقائي كنا نعمل خارج هيت عندما جاءت داعش، وعندما انسحب

الجيش كنا محاصرين في منطقة لا تعود لأحد. وظللنا نقاتل داعش لمدة ثمانية أشهر مع عدم وجود أي دعم. أصيب صديقي وأخذته إلى هنا وانضممت إلى عائلتي في المخيم. انها مهزلة؛ حكومتنا تخدعنا، حتى زعماء قبائلنا. لدي خمسة أطفال ويتم تسجيلي في الجيش كمنسحب. يعتبرونني خائنا. أنا ممنوع من العودة إلى الخدمة لذلك ليس لدي أي دخل."
(جندي سابق في الجيش الوطني العراقي، في مخيم في بغداد)

السكان والنازحون في الأنبار يعانون من نقص الإمدادات من المواد الغذائية الأساسية والمرافق المنزلية. في المناطق التي تسيطر عليها داعش دفعت ندرة الغذاء الأسعار إلى مستويات لا يمكن أن تتحملها العديد من الأسر. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات العامة إما محدودة جداً أو لا يتم تقديمها على الإطلاق. مع النزوح الجماعي للأفراد، أصبحت المدارس، المستشفيات والمكاتب العامة مهجورة، وفي كثير من الحالات تكون متوقفة عن العمل أو محتلة من قبل الجماعات المسلحة.

وقد ظهرت موجات النزوح من الأنبار بسبب عوامل مختلفة. الكثير من العائلات الذين فروا في بداية عام 2014 قد تركوا منازلهم بسبب الاضطرابات وتوقع تفاقم الأوضاع. حيث أن حوادث النزوح هذه التي حدثت قبل داعش كانت معروفة لعامة الناس، وكان الوصول إلى مناطق النزوح سهلاً نسبياً. وأوضحت إحدى العائلات النازحة في أربيل أنهم انتهزوا الفرصة لزيارة كردستان في انتظار انقضاء الفترة المضطربة. وبدلاً من ذلك وجدوا أنفسهم في نزوح دائم، وسرعان ما دخلوا عامهم الثاني في اربيل.

"نحن معتادون على المشاكل في الأنبار. عندما أصبحت الاحتجاجات عنيفة في الفلوجة قررنا الذهاب إلى أربيل لبضعة أسابيع ولكن الوضع ساء لذلك بقينا هنا. في البداية عشنا في فندق، ونحن الآن نستأجر منزل خارج المدينة. عندما وصلنا إلى هنا كان بإمكاننا الاعتماد على أنفسنا ولكننا الآن قد أنفقنا كل مدخراتنا. على الأقل عندما وصلنا إلى هنا كان يسمح لسكان الأنبار بالدخول بسياراتهم."
(أسرة نازحة من الفلوجة، تم إجراء مقابلة معهم في أربيل)

ومع إحكام داعش لسيطرتها على الأنبار خلال عام 2014، ارتفع معدل النزوح بشكل أكبر، إما بسبب الخوف من قنابل أو قصف القوات الحكومية، الاشتباكات المباشرة بين الجماعات المسلحة أو الاضطهاد من قبل داعش.

وكثيراً ما يجبر النازحين على استخدام طرق هروب درامية وخطيرة.

"عائلتي كانت بالفعل في اربيل ولكني عدت إلى الرمادي لإجراء امتحاناتي حتى لا أرسب هذا العام. وبعد بضعة أيام، في الليلة بين 9 و 10 يونيو، دخلت داعش إلى الجامعة. وبدأ الجيش [الجيش الوطني العراقي] قصف الجامعة بقذائف الهاون. وكنا مصطفين في فناء المدرسة. وقالوا لنا [داعش] أننا لدينا 40 ثانية لمغادرة المكان. إذا لم نخرج بحلول ذلك الوقت فسوف يتوجب علينا إما الانضمام إليهم أو الموت. والمشكلة هي أن الجيش كان يهاجم من الخارج. وتمكن عدد قليل من حراس الشرطة المحلية الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة من إدخال شاحنات إلى الساحة حتى تقفز إليها و، ونهرب. عبرنا جسر في الرمادي ولكن كانت هناك نقطة تفتيش تابعة لداعش، لذلك قمت أنا وأصدقائي باستقلال أول سيارة متجهة إلى حديثة. وكان لي أصدقاء هناك قابلوني في نقطة تفتيش تابعة للجيش وتمكنت من العبور. في اليوم التالي وصلت داعش إلى حديثة لذلك دفعت لسائق حتى يأخذني إلى بيجي، ثم تبعوني بعد ذلك مجدداً. وتمكنت من الوصول إلى الشرقاط في اليوم التالي، ومرة أخرى كانت داعش تتقدم. وصلت إلى كركوك ولكن لم أكن أعرف أي احد هناك يمكنني البقاء عنده لذلك أخذت سيارة أجرة من المرآب الى اربيل. عندما وصلت أخيراً إلى هنا في وقت لاحق بعد أسبوع من

الحادث، تعرضت للضرب عدة مرات من قبل الأسايش [الأمن الكردي]، ولم يتم السماح لي بالدخول على الرغم من أنني أحمل بطاقة إقامة في أربيل. كان ذلك بسبب أنني قد جئت من الأنبار وفي الأسبوع نفسه حدث نزوح الموصل."
(طالب في جامعة الأنبار في الرمادي، تم إجراء مقابلة معه في أربيل)

خلال النزوح، سواء في KRI أو في أي مكان آخر في البلاد، كان النازحون من محافظة الأنبار يعانون التحرش والتمييز على أساس هويتهم السنية (وبالتالي كان يتم الاشتباه بهم لأول وهلة بانتمائهم/دعمهم لداعش). في نوفمبر 2014 انفجرت سيارة مفخخة خارج مبنى المحافظة في وسط أربيل مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص. وكان رد السلطات قاسياً. في نفس الليلة، تم اعتقال النازحين السنة الذكور من جميع أنحاء المدينة وأخذهم إلى خارج نقطة تفتيش أربيل وضربهم.

"دخل الآسايش منزل شقيقتي وأخذوا إنها مع عشرات من رجال آخرين خارج أربيل. وتعرضوا للضرب بالكابلات لليلة كاملة حتى تمكن من الاتصال بعائلته حتى تأتي وتأخذه. ولكن الآسايش كانوا قد أخذوا بطاقة هويته، ولم يسمح للعائلة بالدخول إلى أربيل، لذلك غادروا جميعاً إلى كركوك."
(هناء، نازحة من الفلوجة، تم إجراء مقابلة معها في أربيل)

في بغداد، يلقى النازحون من محافظة الأنبار معاملة سيئة ويتعرضون لخطر المضايقات والاختطاف أثناء انتقالهم في جميع أنحاء المدينة. العديد يعانون من سوء المعاملة، وليس فقط من الميليشيات ولكن أيضاً من الموظفين العموميين.

"قريبي، وهو شاب، كان يعمل متطوعاً في بغداد لمساعدة النازحين الوافدين حديثاً. وذات يوم جاءت إمرأة اعرفها من الفلوجة في سيارة أجرة وحدها. وقالت إنها لا تعرف بغداد وأنها كانت في مخيم اليرموك. اتصلت بقريبي حتى يصطحبها ويساعدها في الحصول على مأوى في بناء مهجور. وأثناء مساعدته لها تم اعتقاله واحتجازه في السجن في وقت لاحق. أمضى هناك مدة عام ونصف حتى الآن. وفي السجن تمكنوا من رشوة ضابط لتهريب هاتف جوال إليه. وأنا أتكلم معه من وقت لآخر عندما يكون الأمر آمناً. يتم تعذيبهم ومضايقتهم من قبل الحراس. اتصل بي ذات يوم وقال لي أنه كان في جولة في المدينة. لقد فوجئت، ولكنه أوضح لي أن منظمة دولية كانت تزور السجن، لذلك أخذ الحراس جميع السجناء الذين هم في حالة سيئة في حافلة في جولة في جميع أنحاء المدينة حتى غادر الضيوف."
(نازحة في الأصل من بغداد، تم إجراء المقابلة معها في أربيل)

بابل

نزح ما يقدر بنحو 10.000 عائلة في وإلى محافظة بابل. منهم أكثر من 2.000 أسرة أصلها من المحافظة نفسها. واغلبهم من مدينة جرف الصخر ذات الغالبية السنية والمناطق المرتبطة بها. استقرت معظم الأسر في قضاء المسيب جنوب جرف الصخر، أو في الأجزاء الجنوبية من محافظة بغداد.[16]

وكانت جرف الصخر معقلاً لأنشطة داعش الإرهابية. أُعلن عن تحرير المدينة في أواخر أكتوبر 2015 من قبل الميليشيات الشيعية المدعومة من الحكومة وسرعان ما تم تغيير اسمها بعد ذلك إلى، جرف النصر.[17]

عند التحرير، كانت المدينة شبه خالية من سكانها الذين يقرب عددهم من 70.000 نسمة. أعلن مجلس محافظة بابل إغلاق المدينة كلها لمدة ثمانية أشهر من أجل إزالة العبوات الناسفة (IEDs) وتطهير المنطقة من الألغام والمنازل من الشراك الخداعية. وهناك قلق كبير حول السماح لسكانها للعودة إليها، وبعد مرور أكثر من عام على ذلك، لم يعودوا حتى الآن. ووفقاً لشهادات النازحين، تم نهب المدينة والمنازل الخاصة تماماً. ويخشى السكان من بقاء النازحين من منطقة جرف الصخر مشردين بشكل دائم، حيث فقد

السنة صوتهم في مجلس المحافظة. حيث أن ممثل المدينة، السني الوحيد في مجلس المحافظة، كان قد اختطف وعثر عليه ميتا في سبتمبر 2014.[18]

بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميين، فإن المدنيين والنازحين من منطقة جرف الصخر، يعانون أيضا من الاضطهاد في مناطق النزوح. وأشار ممثل وزارة الهجرة والمهجرين (MoDM) في محافظة بابل أن أرباب أسر جر الصخر من الذكور لم يدخلوا أبداً إلى مكاتبهم للتعامل مع المسائل الإداريـة؛ وإنما النساء فقط.[19] من خلال المقابلات التي أجريت مع الأسر النازحة، أصبح من الواضح أن الرجال عموماً يخشون مغادرة منازلهم بسبب خطر التعرض للاختطاف أو الاعتقال على أيدي الميليشيات الشيعية. وهذه المسألة مقلقة للغاية في منطقة المسيب، التي تستضيف ما يقرب من 2,000 أسرة من جرف الصخر.

”رجالنا لا يمكنهم ترك المنزل. نحن نفعل كل شيء الآن: نجمع المساعدات، نقوم بالتسوق، ونتعامل مع السلطات، حتى أننا مسجلين كأرباب للأسر على بطاقات PDS [نظام التوزيع العام]. وما زال يتم اختطاف واعتقال رجالنا. ذهب زوجي إلى المتجر لشراء حفاضات لابنتي واختفى. وبعد خمسة أيام اتصل بي شخص ما من هاتفه وطلب مني مالاً حتى يعيدونه. تمكنا من جمع مبلغ الفدية ولكنهم لم يعيدوه.“
(نازحة في المسيب، بابل)

بغداد

الأسر التي نزحت داخل وإلى محافظة بغداد تواجه تحديات متعددة، وخاصة فيما يتعلق بالسلامة. قطاعات واسعة من السكان، سواء كانوا مقيمين بصفة دائمة أو النازحين، معرضون إلى خطر العنف في العديد من المناطق في المدينة وضواحيها. وتتراوح التهديدات من الانتحار والتفجيرات التي تتم عن طريق السيارات المفخخة إلى عمليات الاعتقال، الخطف والقتل من قبل الجماعات المسلحة، الميليشيات والعصابات الإجرامية المنظمة. مع ما لا يقل عن 5,724 مصاب منهم 1,586 قتلوا خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2015، لا تزال بغداد أكثر المناطق العراقية تقلباً من حيث حماية المدنيين.[20]

تستضيف بغداد ثاني أكبر عدد من السكان النازحين داخلياً (بعد الأنبار) بما يقرب من 600.000 فرد، معظمهم من محافظات الأنبار، صلاح الدين، نينوى وبغداد نفسها. معظم العائلات يستأجرون المنازل أو يعيشون مع عائلات مضيفة، في حين تعيش نسبة أقل في مخيمات رسمية أو غير رسمية في جميع أنحاء المحافظة.[21]

وعلاوة على ذلك، تأثرت كل من المناطق الحضرية والريفية بشدة جراء الفيضانات بسبب الأمطار الموسمية الغزيرة. في أكتوبر قامت MoDM و UNHCR بإجلاء عدة مخيمات في المحافظة. وأدى هذا أيضاً إلى تفاقم تفشي وباء الكوليرا الذي بدأ في سبتمبر وظهرت 2,810 حالة في جميع أنحاء البلاد حتى نوفمبر 2015، مع وجود أغلبية الحالات في وحول محافظة بغداد.[22]

لا توجد أية قيود على حرية الحركة داخل المحافظة بالنسبة للنازحين إذا كانوا يحملون وثائق سارية. ومع ذلك، فقد ثبت أن الحركة عبر المحافظات صعبة، خصوصا بالنسبة لأولئك القادمين من الأنبار. الطريق الوحيد، وهو من خلال جسر بزيبز، مفروض عليه قيود صارمة، ويتم منع مئات العائلات يومياً من العبور. وقد أدى هذا إلى وجود مخيمات كبيرة حول الجسر. على الرغم من أنه يفترض أن تكون هناك شروط رسمية للدخول، إلا أن النازحين يبلغون عن إجراءات متفرقة وتمييزية. نظراً لمخاوف الحكومة من تسلل داعش بين النازحين، يجب على أي عائلة تسعى للدخول إلى بغداد أن يكون لها كفيلين من داخل المحافظة. بالنسبة للنازحين الذين ليس لديهم معارف في بغداد، فقد يتأخر دخولهم لعدة أيام، إن لم يكن أسابيع. والجدير بالذكر أن العديد يدفعون الأموال من أجل الدخول، من خلال الدفع للمقيمين الدائمين في المحافظة ليكونوا بمثابة كفيلين لهم.

صعوبة الحصول على وثائق صالحة هي أكبر عائق لممارسة حياة طبيعية بالنسبة للنازحين في بغداد. وقد وضعت السلطات إجراءات جديدة خاصة بالمحافظة، مما يجعل العملية طويلة ومكلفة. في نهاية المطاف، يجب على الأسر الحصول على ”تذكرة موحدة“

للحصول على إذن رسمي للإقامة في المحافظة. يجب على رب الأسرة أولاً الحصول على وثائق هوية من السلطات المحلية في منطقة الإقامة، مكتب الشرطة المحلية ومكتب MoDM. وبعد ذلك يمكن لأفراد الأسرة التقدم بطلبٍ للحصول على "تذكرة موحدة".[23] العائلات التي لا تحمل وثائق هوية مثل بطاقات PDS، بطاقات الجنسية أو ما شابه ذلك سوف يواجهون صعوبات في صدور "التذكرة الموحدة". ومع ذلك، من غير المحتمل للأسر أو الأفراد الذين لا يحملون وثائق هوية من أي نوع أن يسمح لهم بالوصول إلى المحافظة لبدأ تلك الإجراءات. نظراً لحداثة مخطط "التذكرة الموحدة"، فإنه ليس من الواضح بعد ما إذا كانت التعقيدات أو عدم الحصول على التذكرة لها أي تداعيات على إمكانية حصول النازحين على المساعدات والخدمات العامة. ويمكن مع ذلك أن يقال أن الوقت الذي تستغرقه إجراءات التسجيل هذه، والتكاليف المترتبة على النقل والرشاوى، تؤدي إلى استنفاذ مدخراتهم وحتى تدهور الأوضاع الصحية للأفراد الضعفاء في الأسر النازحة.

"أحضرني صديقي إلى بغداد عندما أصبت في معركة مع داعش. لا أستطيع السير على قدمي اليمنى. وعندي خلع كامل في ركبتي. FSM [منظمة أطباء بلا حدود] زارت معسكرنا وأخبروني أنني بحاجة إلى علاج فوري. حتى أنهم عرضوا علي دفع تكاليف علاجي في تركيا في حال حصولي على جواز سفر فقط، ولكن كيف أفعل ذلك وأنا لا أستطيع السير، ولا أحمل حتى بطاقة الجنسية [بطاقة الهوية الوطنية]، والتي يجب أن أقدمها شخصياً إلى السلطات؟"
(نازح من هيت في مخيم بغداد)

ديالى

على الرغم من أن ديالى قد تحررت في أواخر يناير عام 2015، إلا أن المحافظة لا تزال تتعرض لهجمات مستمرة من خلايا داعش النائمة في مدن مثل بعقوبة والمقدادية، والقصف من القرى المجاورة. لقد أصبح الوضع في ديالى شبيهاً للوضع في بغداد، حيث تدّعي داعش مسؤوليتها عن الهجمات المركزة ضد الأفراد العسكريين وكذلك السكان المدنيين. هذا النوع من الهجمات يميل إلى تحفيز انتقام الميليشيات الشيعية التي تستهدف السنة، وافتراض تبعيتهم لـ داعش. ومع ذلك، يدعي السكان المحليون أنه ليس هناك اتساق حول من هو المستهدف، أو كما قال أحد النازحين عن ذلك: "يتم الانتقام من كل من يعترض طريقهم [الميليشيات]."

حيث شهدت خانقين وهي منطقة فرعية في شمال ديالى تدفقاً كبيرا من الناس منذ أن بدأت أزمة النزوح. حيث ارتفع عدد سكان البلدية من حوالي70,000 نسمة إلى 180,000 نسمة بسبب وصول النازحين العرب بشكل أساسي من الأجزاء الجنوبية من المحافظة. بالنسبة للمجتمع المضيف، ينظر إلى هذا التدفق بقلق باعتباره عملية تعريب آخرى.

وكانت الأجزاء الشمالية من محافظة ديالى قد تعرضت لعدة مراحل من حملة التعريب التي بدأت في أوائل 1970s. في عام 2006 تولت لجنة حل نزاعات الملكية العقارية (CRRPD) مسؤولية قضية التعويضات وإعادة توطين الأسر الكردية الذين أجبروا على ترك أراضيهم خلال الحملة.[24] ما يقرب من حوالي 30,000 من كرد الفيلية تمت إعادة توطينهم في خانقين بحلول عام 2007. وهذا بدوره أدى إلى تشريد عدة آلاف من العائلات العربية، واستقر غالبيتها في بلدة جلولاء، والتي تضاعف عدد سكانها في غضون سنوات. وحيث أن جلولاء، التي يبلغ عدد سكانها 87,000 نسمة، قد أصبحت خاوية تقريباً بعد هجمات داعش، أصبحت خانقين نقطة اللجوء الأولى للكثير من الأسر.[25]

قوات الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) البيشمركة تسيطر الآن على مدينة جلولاء، التي عانت دماراً شديداً خلال الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والتلوث بالعبوات الناسفة. وعلاوة على ذلك، تم إحراق العديد من المنازل بشكل منهجي ونهبها عند تحريرها، ولا سيما المنازل والمحال التجارية التي يملكها العرب.

"أنا من مرجان ولكني كنت أملك سبعة محلات مختلفة في جلولاء. كانت جميع المتاجر فارغة عندما ذهبت إلى هناك قبل

بضعة أسابيع. أخذوا كل شيء من المال إلى شفرات الحلاقة. لقد وجدت الحليب والحفاضات فقط.
(نازح من قرية مرجان جنوب جلولاء، في قره الشريط)

تم استعادة السعدية، وهي مدينة عربية ذات أغلبية سنية جنوب جلولاء، أيضا من داعش وهو الآن تحت سيطرة الحشد الشعبي (PMF). عانت المدينة من مصير مماثل لجارتها الشمالية، ولكن الخدمات العامة تعود ببطء، إضافة إلى عدد أقل من العائلات النازحة. ولكن ما زال كثيرون يشعرون بأنهم غير قادرين على العودة.

"غادرنا المدينة عندما دخلت داعش وجئنا إلى هنا لأن لدينا أصدقاء ساعدونا على استئجار منزل. ولكن بعدٍ ذلك هاجمت داعش قره الشريط أيضاً لذلك نزحنا مع السكان المحليين. لحسن الحظ، لم تسقط قره الشريط لذلك كان بإمكاننا العودة إلى هنا ولكنني ما زلت في انتظار العودة إلى ديارى. لقد تحررت السعدية ولكن كيف يمكنني أن أعود إلى بيت خاوي في ظل عدم وجود مدرسة لأولادي؟ لقد ذهبت إلى هناك فقط للاطمئنان على بيتي وجلب بعض الأشياء الشخصية التي تركناها ولكن البيت قائم بالكاد. حتى أنهم أخذوا ثلاجتي."
(نازح من السعدية، في قره الشريط)

قره الشريط هي واحدة من المدن العديدة في ديالى التي تستضيف عددا كبيرا من العائلات النازحة. وهي مدينة ذات أغلبية من الشيعة التركمان وتحيط بها قرى سنية وكردية. منذ بداية الصراع الطائفي في عام 2005، استهدفت المدينة بقذائف الهاون من قبل الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة / داعش التي تقوم بهجماتها من القرى المجاورة، وهذه المشكلة لا تزال قائمة. عندما تقدمت داعش نحو قره الشريط تمكن السكان من إجلاء النساء والأطفال. بقي حوالي 300 رجل للدفاع عن المدينة لمدة 10 أيام. «لو لم نحصل على الدعم من البيشمركة في اللحظة الأخيرة لكانت داعش هنا الآن» (أحد المقيمين في قره الشريط).

الخدمات العامة مجهدة هنا لأن المنطقة كانت مهملة لسنوات.

"عدد سكان المدينة 40,000 نسمة، وليس لدينا حتى مستشفى أو سيارة إسعاف. الآن، ومع وجود النازحين داخليا، ارتفع عددنا إلى أكثر من الضعف. كنا بدون كهرباء لمدة سبعة أشهر حيث تأتينا التغذية الكهربائية من إيران عبر جلولاء، وكانت جلولاء تحت سيطرة داعش. مشكلتنا أننا منسيون من كل من الحكومة الإتحادية وحكومة الاقليم. لا يبدو حتى أن منظمات الإغاثة الدولية تعرف بوجودنا."
(أحد المقيمين في قره الشريط)

كركوك

بلغ عدد النازحين داخلياً في كركوك 370,000 مع توقع المزيد حيث قامت القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها باستهداف منطقة الحويجة التي تسيطر عليها داعش في جنوب غرب كركوك. الغالبية العظمى من النازحين هم من العرب السنة من الأنبار، ديالى، صلاح الدين والمحافظة نفسها.[26]

في قلب الصراع في المناطق المتنازع عليها، تعد محافظة كركوك منطقة شديدة التقلب حيث تشهد صراعات طائفية طويلة الأمد بين العرب، الأكراد، التركمان والآشوريين. وهي متنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى النزاعات المحلية بين مختلف أصحاب المصلحة، وغالبا ما تعرف كركوك بأنها تشكل نموذجاً مصغراً للتنوع في العراق ولكنها أيضاً تعرف بمشاكلها المعقدة. استضافت المحافظة أعداداً كبيرةً من النازحين منذ بدء الصراع الطائفي في عام 2005. وفي الوقت نفسه، كانت هناك عملية تطبيع جارية من قبل السلطات المحلية، تسعى لعكس التغييرات الديموغرافية لحملة التعريب التي قام بها النظام السابق. رسمياً، ينبغي تنفيذ هذه العملية وفقاً لأحكام المادة 140 من الدستور العراقي ولكن تم تطبيقها في كثير من الحالات بشكل تعسفي من قبل السلطات الكردية. في الواقع، تم طرد العائلات العربية من منازلهم لافساح الطريق لإعادة

توطين السكان الأكـراد الأصليين.[27] وبالتالي فإن حالة النزوح في كركوك معقدة، والتي يعاني فيها كل من النازحين والمقيمين الدائمين من عقود من سوء الإدارة الحكومية على المستويين الاتحادي، الإقليمي ومستوى المحافظات.

في ظل أزمة النزوح الحالية، أصبحت كركوك نقطة الدخول والعبور الأولى من KRI لكثير من النازحين الفارين من المحافظات المجاورة في العراق، من الأنبار ونينوى إلى صلاح الدين وديالى. الضغط على طول حدود المحافظة أدى إلى الإغلاق المتكرر لنقاط التفتيش. وقد وقعت بعض التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة في الأجزاء الجنوبية من مدينة ومحافظة كـركـوك، حيث يوجد معظم النازحين. وسجلت العديد من الحوادث حيث تم طرد النازحين من العرب السنة من مساكنهم، سـواء كانت مباني مستأجرة أو مخيمات غير رسمية. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم اعتبار النازحين غير الحاملين لوثائق هوية مقيمين بصورة غير قانونية، ويتم طردهم أو اعتقالهم إلى أن يتم فحصهم من قبل الأمن الكردي (الاسايش).[28]

في يوليو 2015، أعلن محافظ كركوك أن النازحين القادمين من ديالى سوف يضطرون إلى العودة حيث أن المحافظة قد تحررت. وأعطيت العائلات مهلة شهر للمغادرة، وعلى الرغم من مشاهدة عدة عمليات للطرد المباشر، إلا أنه كانت تستخدم أساليب غير مباشرة لإجبار العائلات على مغادرة كركوك. على سبيل المثال، مصادرة وثائق هوية الأشخاص النازحين داخلياً من قبل قوات الآسايش وتم إخبار العائلات بأنهم سوف يحصلون عليها فقط في نقطة التفتيش عند مغادرتهم.[29]

صلاح الدين

صلاح الدين لها قيمة استراتيجية كبيرة بالنسبة للسنة والشيعة على حد سواء حيث أنها تضم مسقط رأس صدام حسين - مدينة تكريت، عاصمة المحافظة، فضلا عن مدينة سامراء. بعد فترة وجيزة من سيطرة داعش على تكريت في يونيو 2014 تم ذبح أكثر من 700 طالباً من الشيعة في قاعدة سبايكر الجوية وخلال أشهر الصيف تم نزوح أكثر من 30,000 أسرة. وعندما تمت استعادتها من داعش في مارس 2015، شهدت تكريت وغيرها من مدن صلاح الدين نزوحاً جماعياً آخراً للسكان المدنيين. حدث هذا عندما قامت القوات الحكومية والجماعات المسلحة التابعة لها من الهجوم على داعش في تكريت والمناطق المحيطة بها. بين فبراير وأبريل 2015، نزح أكثر من 20,000 أسرة. وهكذا عاشت كثير من هذه الأسر تحت سيطرة داعش إلى ما يقرب من تسعة أشهر.

"أُمرنا بالمغادرة من قبل ضباط في الشعبة رقم 17. قالوا لنا أنه ستكون هناك اشتباكات بين داعش والجيش [الوطني العراقي] والتي من شأنها أن تضر بالمدنيين إذا لم نرحل. ولكن المشكلة هي أن الطريق الوحيد للخروج كان من خلال مناطق أخرى خاضعة لسيطرة داعش أيضا. ذهبت إلى الحويجة وبقيت هناك لمدة شهر تقريبا. كان يتوجب علينا الحصول على خطاب قبول رسمي من الوالي [القاضي المحلي في داعش] للمغادرة لكنه رفض. قلت لهم أن زوجتي حامل وتحتاج إلى العلاج. طلبوا إجراء اختبار واضطررت إلى ارتداء الخمار [النقاب]. أخيرا أعطاني خطاب الموافقة. عند نقطة تفتيش سألني أحد حراس داعش من سوريا لماذا أغادر إلى أرض الكفار. قلت له أننا عائدون، ولكنني بحاجة إلى أخذ زوجتي إلى كردستان لتلقي العلاج. تمكنا من الوصول إلى نقطة تفتيش كركوك مكتب خالد ولكن لم يسمح لنا بالمرور. في غضون 20 يوما تجمع الآلاف من الناس هناك. كان الجو باردا ولم يكن لدينا أي طعام. أكلنا كل ما وجدناه من جذور وأعشاب يمكن تناولها. بعض الأطفال ماتوا. وأخيرا فتحت حكومة إقليم كردستان الحدود وقدمنا إلى السليمانية، ولكن ألقي القبض على العديد من الناس واحتجزوا عند دخولهم."
(نازح سني من يثرب، السليمانية)

على الرغم من أن المدن الكبرى في صلاح الدين مثل تكريت وبيجي تمت استعادتها من داعش، إلا أن ما يقرب من 25,000 أسرة مازالوا نازحين داخل المحافظة وأكثر من الضعف في المحافظات المحيطة بها. وعادة

ما تقيم عائلات من صلاح الدين في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيفة، ونسبة أقل تقيم في مخيمات في بغداد و KRI.[30] بالنسبة لأولئك الذين بدأوا في العودة، لا يزال الكثيرون منهم يجدون أنفسهم مشتتين بين البيت والنزوح.

"لقد كنت أتردد على آلدور خلال الشهر الماضي لإصلاح بيتي الذي تعرض للانفجار. في البداية ذهبت بمفردي ولكني الآن آخذ زوجتي أيضا. المشكلة هي أنني لا يمكن البقاء هناك بشكل دائم. في كل مرة يكون هناك تغيير في طريق الوصول إلى المدينة من أربيل حيث لا تزال هناك اشتباكات مستمرة في صلاح الدين. آخر مرة اضطررت إلى الذهاب إلى منطقة العظيم في ديالى ومن ثم العبور. استغرق الأمر مني ثماني ساعات على الطريق الصحراوي الملوث بالعبوات الناسفة ولكن الناس قد وضعوا لافتات على المناطق التي يجب تجنبها."
(ياسر، نازح من الدور، صلاح الدين، في أربيل)

نينوى

خلال أشهر الصيف من عام 2014، حرضت داعش على نزوح أكثر من نصف مليون شخص من وداخل نينوى.[31] نفذت المجموعة حملة منظمة لإفراغ المنطقة من التنوع الديني والعرقي. وواجه المسيحيون، التركمان، اليزيديون والشبك وغيرهم عمليات القتل، الاختطاف والاضطهاد. واستعبدت النساء و/أو أكرهن على الزواج وتم التجنيد القسري للأطفال كمقاتلين في داعش.[32] هاجرت أعداد كبيرة من الأقليات إلى خارج العراق، ولكن أصبحت الغالبية من النازحين داخلياً. في حين كان البعض قادرين على الفرار إلى مناطق آمنة نسبياً، إلا أن البعض الآخر يقيم منذ ذلك الحين في المناطق شديدة التقلب.

بحلول نهاية عام 2015، بعد 18 شهراً من هجوم داعش، سجلت IOM حوالي 175,0001 أسرة نازحة من محافظة نينوى، منهم 32,000 كانوا لا يزالون داخل المحافظة نفسها. محافظة دهوك تستضيف 74,000 بينما تستضيف كل من بغداد، أربيل، كربلاء والنجف حوالي 12,000 أسرة.[33] ظهرت أنماط النزوح حيث كان التقارب اللغوي، الديني و / أو العرقي يحدد اختيار منطقة النزوح. تميل الأقليات إلى طلب الحماية في المناطق التي يكون لهويتهم صدى بطريقة أو بأخرى مع هوية المجتمع المضيف. بينما كانت بعض الأقليات الشيعية تلجأ إلى محافظات مثل كربلاء والنجف كان ينزح معظم اليزيديين من نينوى إلى KRI أو إلى الأجزاء التي يسيطر عليها الأكراد في شمال نينوى. وكان المسيحيون ينزحون إلى مناطق ذات الأغلبية المسيحية مثل عينكاوة في أربيل وبعض الجيوب في بغداد. تنقسم العديد من المخيمات على نحو فعال وفقاً للانتماء العرقي و/أو الديني.

تم حصار تلعفر، في شمال نينوى، التي تعد موطناً لكلٍ من التركمان السنة والشيعة من قبل داعش في 20 يونيو 2014. قاومت المدينة لمدة تسعة أيام حتى سقطت تحت سيطرة داعش. في حين كان العديد من التركمان السنة قادرين على العيش تحت سيطرة داعش، كان السكان الشيعة مستهدفين بشكل مباشر وفروا على الفور. وفي ظل النزوح كانوا لا يزالون عرضة للمضايقة من قبل المجتمعات المضيفة.

"بدأت داعش قصفنا بقذائف الهاون في ليلة 20 يونيو. واستمر القصف حتى مساء اليوم التالي. حاولت أن أجد وسيلة للعثور على عائلتي. كنت مسؤولا عن 29 شخصا حيث كان والدي في إجازة في إيران، ولم يكن لدينا سيارة. تمكنت من سرقة سيارة مهملة تابعة للجيش ورحلنا جميعا إلى سنجار. وفي نفس الليلة عدت مع معظم الرجال الآخرين للدفاع عن المدينة. في اليوم التاسع كان زوج أختي آخر رجل يستشهد. لن أنسى أبدا هذا اليوم، الصور تطاردني في كل يوم. كنت وحدي ولم أتمكن من حمله بسبب القناصة، لذلك أنا ربطت حبلا حول قدميه وأخذت أجره إلى مكان آمن حيث دفنته، حتى تستقر المنطقة ونتمكن من العودة وأخذ الجثة إلى كربلاء. وبقيت أسرتنا في سنجار لمدة عشرة أيام. لن ننسى أبدا ما فعله أهل سنجار معنا. تقاسموا طعامهم وشرابهم معنا. وكانت تتم استضافة ما يصل إلى أربعة أسر

في كل بيت. ثم جاءت الجماعات المسلحة إلى سنجار وهددت بمهاجمة المدينة إذا لم يغادر الشيعة، لذلك غادرنا جميعا لكي لا نسبب أي خطر على الأسر التي قدمت لنا المأوى. وغادر الجميع نحو كردستان. عندما وصلنا إلى دوميز لم يسمح لنا بالدخول، لذلك واصلنا إلى أربيل وتم السماح لنا بالدخول بعد التسول إلى الحراس عند نقطة تفتيش كلك. قضينا الليلة الثانية من شهر رمضان في حديقة سامي عبد الرحمن. في اليوم التالي، استأجرت سيارتين مقابل مليون دينار عراقي لكل منهما لنقلنا إلى بغداد. من هناك اتجهنا في طريقنا إلى كربلاء حيث نعيش منذ ذلك الحين. ولكن الأمر ليس سهلا بالنسبة لنا هنا. السكان المحليون لا يحبوننا لأننا تركمان، ويذكروننني بذلك كل يوم، يقولون لي أنني جبان ولم أبقى هناك للدفاع عن بيتي. يبدو الأمر كما لو أننا لسنا شيعة مثلهم."
(نازح من تلعفر في كربلاء، تم إجراء مقابلة معه في بغداد)

في 3 أغسطس عام 2014، أطلقت داعش هجوماً كبيراً، مما أدى إلى سقوط مدينة سنجار والقرى المحيطة بها. ونزح ما يقرب من 200,000 شخص في غضون أيام، وكثير منهم من اليزيديين. سعى نحو 50,000 لاجئ إلى جبل سنجار وظل معظمهم هناك لأكثر من سنة بعد ذلك. ووفقاً لهيئة الأوقاف اليزيدية في كردستان، فإن حوالي 100 عائلة يزيدية تهاجر إلى أوروبا أو الولايات المتحدة كل أسبوع. ومن بين ما يقرب من 6,000 شخص كانوا قد اختفوا أو اختطفوا على أيدي داعش، لم يعد سوى نسبة بسيطة منهم. شهادات من النساء والفتيات اليزيديات اللواتي أفرج عنهن أو هربن من أسر داعش، تشير إلى أن 150 على الأقل من النساء والفتيات انتحرن أثناء أسر داعش لهن. لا يزال يجري اكتشاف المقابر الجماعية وحفرها بعد الإعدادات العاجلة التي قامت بها داعش. وعلى الرغم من الفظائع التي ارتكبت ضد الطائفة اليزيدية والاهتمام الذي حصلت عليه على الصعيد الدولي، لم يتم اتخاذ إجراءات تذكر لإطلاق سراح المختطفين أو لتأمين العدالة للنازحين اليزيديين. على الرغم من أن KRI تستضيف معظم النازحين اليزيديين، إلا أن هناك أيضا ادعاءات بالتمييز والتحرش هناك.

"منذ المجزرة، صدرت سبعة فتاوى من رجال الدين في كردستان تتحدث ضد المجتمع اليزيدي. حتى أن القيادي في الحزب الإسلامي الرئيسي في KRI قال أن اليزيديين الذين قتلوا في المعركة لا يعتبرون من الشهداء. لا يزال يساء فهم مجتمعنا والتمييز ضده. في دهوك، لا يمكن لليزيدي حتى أن يفتح مطعما. في السابق، لم نكن نهتم بهذه الأمور لأن الوضع كان مستقرا، ولكننا الآن لسنا آمنين في أي مكان. لقد فقد المجتمع اليزيدي كل الثقة في السياسة، سواء العراقية أو الكردية."
(موظف عمومي يزيدي في بغداد)

في ظل الاعتداءات الرئيسية التي ارتكبت في حق أقليات نينوى، في الآونة الأخيرة بدأت الانتهاكات ضد السكان السنة في المنطقة في كسب مزيد من الاهتمام. على الرغم من أن الوضع في الموصل كان آمنا نسبيا للسنة خلال الأشهر الأولى من الاحتلال في عام 2014، تشير التقارير إلى أن السكان السنة في نينوى يعانون من ضغط متزايد. وقد فرت قطاعات واسعة من المجتمعات السنية في نينوى وخصوصاً الموصل بسبب اضطهاد داعـش. يتعرض الرجال الذين يرفضون الانضمام إلى داعش إلى القتل أو الاختطاف. ويتم استهداف المسؤولين الحكوميين وأفراد الجيش بشكل مباشر، وإذا فشلوا في الامتثال لمطالب داعش، فإن الكثيرين منهم سوف يواجهون الموت أو الاختطاف إذا لم يكونوا قد تركوا منازلهم. على الرغم من أن الأدلة نادرة ومعظمها قصصية، إلا أن التقارير الصادرة عن المدينة تخبرنا عن الأفعال المروعة التي ترتكبها داعش ضد السكان المدنيين. الانتهاكات البسيطة لقواعد داعش تؤدي إلى الجَلد، في حين يتم قطع رؤوس المنشقين علناً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الظروف المعيشية لا تطاق كما أن هناك نقص في المواد الغذائية، عدم وجود عمل ولم يعد يتم تسليم رواتب الموظفين الحكوميين إلى المدينة، مما يؤدي إلى مزيد من النزوح.[34، 35]

النازحون من الموصل قادرون على الاتصال بأقاربهم الذين بقوا في مدنهم، ولكن هذا الأمر أصبح أكثر صعوبة حيث تم تعليق الاتصالات في المناطق التي تسيطر عليها داعش في نينوى، وبقي الاتصال عبر الإنترنت فقط.

”عندما غادرنا كانت المدينة آمنة نسبياً. أولادي في الجامعة لذلك أردت التأكد من أنهم سيواصلون دراستهم. أنا لن أعود إلى الموصل ما لم تفتح الجامعات مرة أخرى وأن يتم الاعتراف بها من قبل بغداد. نحن نعلم أن الوضع هناك أسوأ بكثير الآن، ولكن أقاربنا لا يريدوننا أن نقلق، لذلك لا يخبروننا بتفاصيل ما يحدث. لا أستطيع الاتصال بهم هاتفياً والاتصال بشبكة الانترنت هنا مكلف جداً، لذلك فإننا نتبادل الأخبار سريعاً للتأكد من أن الجميع في صحة جيدة مرة واحدة في الأسبوع.“

(سارة، نازحة من الموصل، في شقلاوة)

3 الحماية و إساءة المعاملة

لقد أصبح الحصول على الوثائق القانونية واحداً من أكثر التحديات البارزة للنازحين في جميع أنحاء العراق. عدم تقديم الوثائق ذات الصلة قد يؤدي إلى الاستبعاد من الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية الأساسية. لأسباب مختلفة، العديد من النازحين لا يحملون وثائق قانونية مثل بطاقة الهوية الوطنية (الجنسية) وبطاقات PDS. في حين فرت بعض الأسر في عجلة ولم يكن لديهم الوقت لجمع الوثائق الأكثر أهمية، إلا أن البعض الآخر قد تركها عمداً من أجل إخفاء هوياتهم على طول طرق الهروب في المناطق التي تخضع لسيطرة قوة غير معروفة.

الحصول على الوثائق القانونية

أولئك الذين نزحوا منذ تقدم داعش عام 2014، سوف يدخلون قريباً في عامهم الثالث من النزوح. في مثل هذه الحالة، إذا لم تحمل الأسر والأفراد بطاقات الهوية الوطنية أو بطاقات PDS، فإنه من المحتمل تعرضهم إلى تقييد لحرية التنقل، تقييد الوصول إلى أماكن تقديم خدمات العمل، التعليم والمساعدات الغذائية، وحتى الاستبعاد من خدمات الرعاية الصحية.

سواء كان النازحون في KRI أو في محافظات أخرى من البلاد، فإنهم يواجهون نفس التحديات. لقد تحولت السياسات مع استمرار أزمة النزوح، والاتجاه السائد هو تزايد صعوبة حصول ونقل النازحين للمستندات الهامة مثل بطاقات الجنسية، جوازات السفر، وثائق الزواج، شهادات الميلاد ورخص القيادة، الخ.

الإجراءات الإدارية لاسترداد وثائق الهوية المفقودة مليئة بالعقبات. في KRI، عادة ما يطلب من النازحين من غير ذوي الأصول الكردية وغير الحاملين للوثائق القانونية السفر إلى بغداد أو عمل توكيل قانوني لاسترداد وثائق الأحوال المدنية. في حين أن مكاتب الأحوال المدنية محددة بالمحافظة، هناك حالات فتحت فيها بعض المحافظات مكاتب مؤقتة في KRI لمواطنيها. على سبيل المثال، يمكن للنازحين من محافظة نينوى الآن الحصول على وثائق من مكتب فرعي فتح في كلك، خارج أربيل. النازحون القادمون من الأنبار وصلاح الدين تحديداً يواجهون مشاكل في KRI، حيث أن أغلبهم غير قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية لاسترجاع الوثائق، أو لأسباب مختلفة لا يمكنهم العيش في بغداد. بالنسبة لبعض الأسر، تعد الرحلة إلى بغداد مكلفة وخطرة، بينما بالنسبة البعض الآخر فإن الظروف الصحية تمنعهم من القيام بالرحلة.[36]

وهناك مسألة تسجيل كبرى وهي إصدار شهادات ميلاد للأطفال الذين ولدوا أثناء النزوح. في السليمانية، ترفض المستشفيات

إصدار شهادات الميلاد للنازحين لمنع تسجيلهم في المحافظة وفي KRI. وبدلا من ذلك تتم إحالتهم إلى كركوك للحصول على شهادة ميلاد من خلال إجراءات المحكمة. ومع ذلك، فإن هذه العملية مكلفة وطويلة، وقد امتنع العديد من الأسر عن محاولة أو حتى رفضوا القيام بهذا الإجراء. على المدى الطويل، وفي ظل حالة النزوح التي طال أمدها، هناك خطر شديد في أن يصبح هؤلاء الأطفال بلا جنسية.[37]

في أغسطس 2015، نفذت محافظة بغداد نظام "التذاكر الموحدة"، الذي يجب فيه على رب الأسرة تقديم وثائق الهوية لجميع أفراد الأسرة، أن يتم التحقق منها من قبل ثلاث سلطات مختلفة، بما في ذلك مكتب الشرطة المحلية، مكتب الإقامة المحلي وأخيراً مكتب MoDM للتسجيل كنازحين مقيمين في المحافظة. على الرغم من أنه يجري الآن تنفيذ النظام باستمرار، إلا أنه عادة ما يستغرق النازحون أشهر لإتمام العملية، وفي بعض الحالات تفشل الأسر في الحصول على "التذكرة الموحدة" بسبب عدم وجود وثائق.[38]

الدخول والإقامة

ويتم إقرار إجراءات الدخول على مستوى المحافظات، وبالتالي فإن النازحين الذين يلجؤون إلى محافظة أخرى غير محافظتهم، هم عرضة لمخاطر الاحتجاز عند نقاط التفتيش أو رفض دخولهم مع تغير سياسات المحافظة. على مدى الأشهر الـ 18 الماضية، استجابت جميع المحافظات المضيفة بشكل متقطع لحركة الناس عبر حدودها. وقد اجتذبت محافظات KRI العديد من النازحين بسبب الاستقرار النسبي في المنطقة لكن نادراً ما كان الدخول سهلاً، خصوصا بالنسبة لأولئك المشتبه في انتمائهم إلى داعش. وبالمثل، فإن المحافظات الجنوبية من العراق، مثل بابل، كربلاء، النجف وواسط، أغلقت حدودها في بعض الأوقات أمام الوافدين الجدد، على الرغم من أنها تستضيف أسر أقل بكثير بالمقارنة مع المحافظات الوسطى والشمالية. ربما تكون بغداد المحافظة الأكثر تعقيداً من حيث شروط الدخول، حيث أن النازحين يحتاجون إلى كفيلين بينما لا تتطلب المحافظات الأخرى سوى كفيل واحد.[39] وأيا كانت الأسباب لغلق حدود المعابر، في بعض الحالات أدى هذا الإغلاق إلى عواقب وخيمة أو مميتة للنازحين. ولقد شهد العديد من النازحين الذين يحاولون العبور إلى محافظات أخرى وفاة أعضاء ضعاف في الأسرة، ولا سيما الأطفال، النساء الحوامل وكبار السن، على طول طرق العبور ونقاط التفتيش. في حرارة الصيف، كان الناس يعانون بشدة من الجفاف بسبب نقص المياه، بينما في فصل الشتاء يتأثر الكثيرون بشدة من البرد نتيجة لعدم كفاية المأوى والملبس.[40]

منذ أن بدأت أزمة النزوح، أخذت محافظة بغداد في تحويل السياسات المتعلقة بالدخول والإقامة في المحافظة. تسعى العديد من منظمات المجتمع المدني في العراق للعمل مباشرة مع السلطات المحلية ومديري نقاط التفتيش لمعالجة هذه المسألة، ولكن هناك تقارير عن لوائح أو سياسات غير متسقة. الإجراءات عند نقاط التفتيش غالبا ما تكون رد الفعل لأنهم يميلون إلى أن تصبح أكثر تقييداً خلال موجات النزوح الجديدة عقب وقوع حادث ما. خلال أسبوع قد تكون وثائق أحد أفراد

الأسرة فقط كافية لمنح عائلة حق الدخول، في حين أن الأسبوع المقبل يتم رفض دخول أسرة بأكملها لو كان شخص واحد فقط لا يحمل بطاقة الهوية. ومن بين التعقيدات أن إجراءات الفحص يمكن أن تختلف أيضاً بين ضباط نقاط التفتيش المختلفة. وفقا لذلك، فإن الدخول بالنسبة للنازحين داخلياً يمكن أن يكون خاضعاً للحظ.

في محاولة للتخفيف من أزمة النزوح ودمج النازحين داخلياً في المجتمعات المضيفة، أصدرت مديرية شؤون الهوية تحت إشراف وزارة الداخلية قراراً في يونيو 2015 بالسماح للنازحين الذين نزحوا منذ أكثر من خمس سنوات (أو سبع سنوات إلى بغداد) للحصول على الإقامة الدائمة من الناحية القانونية في المحافظة التي يقيمون فيها حالياً. وهذا ينطبق أيضا على النازحين الذين كانوا في مرحلة العبور أو النزوح عدة مرات، وهذا يعني أنه يمكن جمع وقت النزوح بين المحافظات.[41] ومع ذلك، رُفض المرسوم من خلال محافظات KRI والمناطق التي يسيطر عليها الأكراد مثل محافظة كركوك. واعتبرت السلطات المحلية في كركوك أن المرسوم غير دستوري وتخشى من أنه قد يؤدي إلى تغييرات ديموغرافية في مناطق DIBs.[42] وبالمثل، أصدر مجلس محافظة السليمانية قانوناً ينص على أن الأفراد من أصل عرقي غير كردي لن يسمح لهم بنقل بطاقات PDS الخاصة بهم وسجلات التسجيل المدني إلى المحافظة. وعلاوة على ذلك، لن يسمح للأفراد الذين ليسوا من أصل كردي بتسجيل أرض أو عقار باسمهم. جاء ذلك رداً على محاولة النازحين القيام بذلك بعد صدور المرسوم.

في حين أن المرسوم المذكور يقوم، إلى حد ما، بمعالجة الإقامة للأفراد الذين نزحوا في السنوات السابقة من الصراع، فإنه لا يقدم حلولاً فورية أو وشيكة لأولئك الذين نزحوا للمرة الأولى خلال الأزمة الحالية. وفي الواقع، نجد أن سياسة الإقامة قد تشجع المحافظات على بذل جهود أكبر في تسهيل العودة، ولكن هناك خطر من أن ذلك يمكن أن يؤدي أيضا إلى ضغوط لا داعي لها أو الإكراه على عودة السكان النازحين إلى مدنهم المحررة، على الرغم من عدم وجود ممر آمن، حقوق ملكية أو فرص عمل في مناطقهم الأصلية.

الاحتجاز

ارتفع عدد حالات الاحتجاز في العراق تدريجياً منذ بدأت أزمة النزوح. غالباً ما يتم احتجاز الناس وفقاً لأحكام المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب،[43] للاشتباه في انتمائهم إلى داعش. ومع ذلك، غالباً ما يتم توقيف النازحين بشكل غير قانوني، في كثير من الحالات لعدة أشهر في كل مرة، دون محاكمة أو الوصول إلى العدالة. السجون في العراق ممتلئة بشكل عام. في محافظة أربيل، الزنازن المعدة لاستيعاب 70 شخصاً، تحتجز الآن ما يصل إلى 100. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم اعتبار النازحين الذين لا توجد لديهم وثائق أنهم مقيمين بصورة غير قانونية ويتم احتجازهم في بعض الأحيان لعدة أيام رهن الاعتقال إلى أن يتم فحصهم. وهذا أمر شائع خاصة في محافظة KRI وكركوك.[44]

وأوضح المحامي المقيم في بغداد الذي عمل على حالات الاعتقال منذ عام 2003، أن عامل تعقيد حماية السجناء هو أن السجون في العراق تخضع لواحدة من ثلاث سلطات: وزارة الدفاع، وزارة الداخلية أو وزارة العدل. في بعض الحالات، يتم تمثيل مختلف السلطات الثلاث في نفس السجن. وهذا ينطوي على استخدام ثلاث قواعد بيانات مختلفة. إذا تم نقل السجين من سجن إلى آخر، هناك خطر إما أن يختفي الشخص من السجلات أو يتم تكرار سجلاته أو سجلاتها. كما أنها تخلق إمكانية التلاعب في السجلات.[45] النازحون والمحامون يشيرون إلى سوء إدارة السجون في العراق بشكل عام. والعديد من النازحين يشيرون إلى وجود مستويات عالية من الفساد.

”إذا كان بإمكانك الحصول على صديق من بين الحراس وأن تدفع له بعض المال، فقد يمكنك من تهريب هاتف. لقد تحدثت مع عائلتي عدة مرات.“
(نازح في سجن بغداد)

الأكثر إثارة للقلق هو استخدام الاعتداء الجسدي على نطاق واسع، حيث ذكر ذلك من قبل النازحين في الاعتقال وشهود العيان. تتم معاقبة المعتقلين بالصدمات الكهربائية، أو تعليقهم من أيديهم أو أرجلهم وضربهم، الرش بالماء المغلي والحرمان من وجبات الطعام.[46] وتعرض العديد منهم الذين اتهموا

بالانتماء إلى داعش للسجن لعدة أشهر، أو أكثر من سنة، من دون محاكمة. ولقد شاهدت الأسر التي يسمح لها بزيارة المعتقلين أدلة على التعذيب ويتم تشجعيهم على رشوة الحراس من أجل إنقاذهم من الأذى أو لتأمين الإفراج المبكر عن ذويهم.

"أخي، لديه زوجتين وثلاثة أطفال، سُجن لأكثر من عام. يمكنني أن أذهب لرؤيته مرة واحدة في الشهر. آخر مرة، ربطوا ذراعيه وراء ظهره حتى لا أرى ذراعيه المثقوبين بعد أن علقوه وإنهالوا عليه بالضرب. الزيارة السابقة رأيت ظهره؛ كانت به ندوب جديدة لآثار الكابلات التي يستخدمونها لضربه. كل هذا فقط من أجل أن يعترف بجرائم لم يرتكبها. كان أخي شرطيا، ولكن الضابط رئيسه قد أوشي به واقتيد من قبل الحكومة. لقد دفعنا لهم [حراس السجن] 2,000 دولار أمريكي حتى لا يقومون بتعذيبه ولكنهم استمروا في ذلك. ثم طلبوا منا مبلغ 8,000 دولار أمريكي للإفراج عنه، ودفعنا المبلغ ولكنه لا يزال في السجن. كان من المفترض أن يخرج يوم الأربعاء الماضي ولكن حتى الآن لا يوجد أثر له. حتى إذا خرج، فإنهم سوف يجدون سببا جديدا لاقتياده مجددا."

(نازح في المسيب، بابل)

4

آفاق وتحديات العودة

الغالبية العظمى من النازحين عادوا إلى بيئة غير مستقرة. في حين أن العديد من النازحين عادوا إلى عقاراتهم التي هدمت وأراضيهم، إلا أن التوترات مع الجيران أو القرى المجاورة، وعدم وجود فرص لكسب الرزق، خلقت مزيداً من التحديات.

في ديسمبر عام 2015، قدرت ال IOM أن 460,000 من النازحين قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. وكان معظم العائدين إلى المناطق الوسطى، مثل صلاح الدين (54٪)، ديالى (20٪) ونينوى (15٪).[47]وشهدت تكريت على سبيل المثال، عاصمة صلاح الدين، بحلول سبتمبر عودة أكثر من 133,000 نازح.[48]. وقد شهدت جميع المحافظات المذكورة أعلاه دماراً شديداً في البنية التحتية، وفي كثير من المناطق، كان الوضع الأمني لا يزال متقلباً. بالإضافة إلى الدمار الناجم عن القصف الجوي فإن القوات المسلحة التي استردت الأراضي من داعش، سواء قوى الأمن الداخلي، البيشمركة أو PMUs، مسؤولة عن أو متواطئة في مزيد من التدمير والنهب في المدن والقرى المحررة.[49] وتعمل الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية (NGOs) المختلفة حالياً على تقييم رغبة النازحين في العودة إلى مناطقهم الأصلية وآفاقها بمجرد عودتهم.[50]

منذ منتصف عام 2015، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يدعم الحكومة العراقية في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة. تحت مظلة مشروع "صندوق تمويل الاستقرار الفوري" (FFIS)، تم تقييم الاضرار في المناطق المحررة في نينوى وصلاح الدين، وتم تحديد الاحتياجات قصيرة وطويلة الأجل. يغطي FFIS الانتعاش البسيط للبنية التحتية، دعم سبل كسب العيش، بناء القدرات وتحقيق المصالحة المجتمعية.[51] في حين أن المشروع شامل في اختصاصه، إلا أنه لم يتوسع ليشمل المناطق المحررة في جميع المحافظات. وما هو أكثر من ذلك، لا يمكنه تلبية جميع الاحتياجات وهو أبعد ما يكون عن القدرة على إصلاح الأضرار المادية إلى مستويات ما قبل داعش. ومع ذلك، يكمن التحدي الأكبر في المظالم الاجتماعية والسياسية والتوترات بين السكان، سواء الباقين أو العائدين.

بالنسبة للنازحين العائدين، تصاعد التوتر بين القبائل، الطوائف والجماعات العرقية. وقد شجعت شكوك الانتماء إلى داعش الصراعات المحلية الجديدة، وفي العديد من المناطق، قيام الجماعات المسلحة أو قيام الباقين باحتلال ممتلكات النازحين. إذا كانوا قادرين على العودة، غالباً ما يجد النازحون من مختلف الفئات أن منازلهم قد دمرت أو تعرضت للنهب أو الاستيلاء عليها من قبل الآخرين - بما في ذلك في بعض الأحيان من قبل نازحين آخرين.

من أجل ضمان العودة الآمنة والمستدامة، يجب الحد من التوترات الاجتماعية، الإصلاح الأمني ووضع نظم فعالة للإحالة والتعويض. في سياق الصراعات المحلية والمسيسة للغاية، تكون الحكومة و/أو السلطات المحلية غير قادرة، وفي بعض الحالات غير مستعدة، للوفاء بهذه المتطلبات. كما أظهرت أمثلة مختلفة في هذا التقرير، أن المؤسسات الرسمية تفشل في تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للنازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، سواء كان ذلك في شكل خطط الطوارئ، إعادة الإعمار، حماية حقوق الإنسان، أو العودة المستدامة. ويمكن أن يعزى هذا العجز إلى عوامل مختلفة، والتي تشمل الضائقة المالية، انتشار الفساد على نطاق واسع، انهيار السلطات الإدارية المحلية وعدم إنفاذ القانون.

التوترات العرقية والطائفية: حالة ديالى

لقد تم استعادة ديالى من احتلال داعش في يناير 2015 ولكن المحافظة لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بالعودة. ولا يزال الأمن متقلباً للغاية مع استمرار الهجمات في عاصمة المحافظة وغيرها من الأماكن. لا تزال داعش نشطة في المنطقة، مع قدرتها على ضرب المدن بنيران غير مباشرة وكذلك العمل من خلال خلايا نائمة. وبالإضافة إلى هذا التهديد للعائدين، نجد أن المدنيين أيضا يتأثرون سلباً من التدابير الانتقامية من قبل PMF، ولا سيما أعضاء الطائفة السنية الذين استهدفوا مراراً بعد هجمات داعش.

على الرغم من أن الأجزاء الجنوبية من ديالى تحت قيادة رئيس منظمة بدر (تحت مظلة PMF)، لا يزال تنظيم وحدات الحشد الشعبي (PMUs) غير متماسك. الميليشيات الأخرى التابعة لها تسيطر على مناطق معينة حيث توظف تدابيرها الأمنية الخاصة وتدقق إجراءات الدخول والخروج، سواء كانت تتعلق بالنازحين أو المقيمين. الأشخاص الذين يتحركون عبر المناطق التي تسيطر عليها الميليشيا يعانون من الاضطهاد والترهيب، كما أن حركتهم تقتصر على الوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم.

”دخلت داعش إلى سنسل يوم 12 يونيو ولكنهم اشتبكوا على الفور مع القوات الحكومية. هربنا بسبب القنابل التي كانت تسقط بالقرب من منزلنا. انفجرت سيارتنا. كنت أعيش مع عائلتي في مبنى مهجور لمدة سبعة أشهر خارج خانقين. لم يكن هناك شيء؛ عشنا بعيداً عن المساعدات التي وصلت إلينا في بعض الأحيان. ومنذ ذلك الحين، نعيش في هذا المخيم، لكننا نرغب في العودة. المشكلة في منطقتنا هي أن الناس أكثر خوفاً من الميليشيات منه من داعش. لقد أحرقوا مزارعنا بالنفط. حتى أنهم احتلوا منازل العائلة. إذا ذهبت إلى السوق فقد لا تعود.“
(نازح من سنسل - المقدادية، في مخيم تازادي - كلار)

وبالتالي فإن ديالى تعرض عدداً من الميزات التي أصبحت شائعة في مناطق العراق التي يتم تحريرها من سيطرة داعـش. وجـود الميليشيات أو قوات «المتطوعين» على أرض الواقع يعقد سلسلة القيادة ويضعف السلطة الحكومية. كما يصعب تحقيق مبدأ المساءلة، وهناك فرصة أكبر لعسكرة المنطقة على المدى الطويل، وخطر حـدوث مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد النازحين العائدين.

المناطق الشمالية من محافظة ديالى هي جزء من الأراضـي المتنازع عليها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. كما أشرنا سابقاً، أدت أزمـة النزوح هـذه إلـى تفاقم التوترات، وقـد وقع الهدم المتعمد للمنازل ورفض عودة العوائل السنية في قضاء خانقين، وبشكل أكثر تحديدا في مدينة جلولاء. وأوضح الأعضاء الأكراد في مجلس محافظة ديالى أن إجـراءات التدقيق هي الأكثر صعوبة من حيث الإدارة من أجل ضمان عـودة آمنة للعائلات العربية السنية، كما لا يزال هناك حالات انتماء إلى داعش يتم اكتشافها.

في حين أن هذا قد يكون صحيحاً أحياناً، ينبغي مع ذلك أن يتم النظر إلى الإجراءات كمؤشرٍ على الرغبة في تأكيد التغييرات الديموغرافية للمنطقة من خلال تجنب عودة العرب.

”عدت مرتين إلى جلولاء ولكن لبضع ساعات فقط. الأسايش لا يسمحون لنا بالبقاء أثناء الليل. تم فحص الجميع قبل دخولنا وكان علينا أن نترك هواتفنا عند نقطة التفتيش، ربما لأنهم لا يريدوننا أن نبين كيف تم حرق ونهب منازلنا.“
(نازح سني من جلولاء، في كفري)

التوترات القبلية: حالة صلاح الدين

تختلف آفاق العودة المستدامة وفقا للمنطقة وقيمتها الاستراتيجية. المحلل هشام الهاشمي يتوقع أن حفنة من المناطق في العراق لن ترى عودة سكانها الأصليين بسبب المصالح الجيو-استراتيجية من مختلف القوات المسلحة في تلك الأماكن. جرف الصخر ويثرب مثالان لهذه الأماكن، بسبب قربهما من المواقع الدينية الهامة مثل كربلاء وسامراء. الخوف من أنه في حال عودة السكان السنة، سوف تتحول هذه المناطق مرة أخرى إلى معاقل لأتباع داعش أو الجماعات الإرهابية الأخرى القادرة على شن هجمات على أماكن العبادة الشيعية. الوضع أكثر تعقيداً في المناطق التي توجد فيها توترات عرقية أو قبلية.[52]

يثرب منطقة ذات أغلبية سنية في محافظة صلاح الدين الواقعة بين بلد والدجيل، وكلتاهما ذات أغلبية شيعية. المناطق الشيعية عانت القتل والنزوح في ظل سيطرة داعش، وهي الآن مترددة لرؤية جيرانها السنة يعودون. القبائل الشيعية طلبت دفع الدية لأبنائهم الشهداء. على الرغم من أن الحكومة تعهدت بتعويض هذه الأسر، إلا أن بعض القبائل لن تقبل التعويض إلا إذا تم دفعه من قبل العائلات السنية أنفسهم.

وفشلت محاولة من جانب محافظ صلاح الدين لإعادة العائلات إلى يثرب في أكتوبر حيث هددت القبائل الشيعية بطرد العائدين بالقوة.

”نحن نتزوج فيما بيننا، ونحذر من نفس القبيلة ولا يزال أخواننا الشيعة لا يسمحون لنا بالعودة إلى بيوتنا. حتى أنهم قد انتقلوا للعيش في بيوتنا.“
(نازح سني من يثرب في مخيم كوراتو، كلار)

«إنهم يريدون منا دفع الدية لكننا، سُنَّة الصحوة، قاتلنا بتنظيم القاعدة لسنوات. وقدمنا أكثر من ألف شهيد، أين ديّاتنا؟»
(نازح من يثرب، مخيم تقيه، بغداد)

الأعـلام هي واحـدة من مناطق قليلة فقط شهدت أعداداً كبيرة من الأسر العائدة. ويشرح السكان أن هناك بنية وتلاحم مؤسسي بين السكان المحليين الـذي مكَّن العودة الآمنة والمستدامة. ومع ذلك، منذ التحرير كانت هناك عدة حالات اختطاف في المدينة. وتشير الأدلة السردية إلى قيام الميليشيات الشيعية التي تسيطر على المنطقة بهذه العمليات. على الرغم من الوضع الأمني الذي لا يمكن التنبؤ به، إلا أن منطقة الأعلام تبرز باعتبارها محاولة ناجحة نسبياً في المصالحة، حيث تسعى السلطات المحلية

والقبائل، في تضافر للجهود، لتحقيق العدالة في الاضطراب التالي في أعقاب داعش.

"استشهدت زوجتي أثناء قتالها داعش. وكانت ناشطة في مجال حقوق المرأة ومستشارة لمحافظ صلاح الدين في مجال قضايا المرأة. عندما توفيت، تعثرت مقاومة داعش. لقد حافظنا على المدينة لأسابيع ولكن جاء الدعم الحكومي في وقت متأخر جداً، ولم تكن الأسلحة كافية لقتال داعش. اليوم، عاد 90 في المائة من السكان وقمنا بتطوير نظام للتوفيق بين العوائل العائدة والسكان الذين بقوا ودعموا داعش. وتم دفع التعويضات [الدية] من قبل الأفراد والأسر المتواطئة لأولئك الذين نزحوا وفقدوا أفراداً من عائلاتهم. وينظر إلى نظامنا الآن كنموذج يمكن استخدامه في مجالات أخرى."
(أجريت المقابلة في بغداد)

توترات الأقلية-الأغلبية: حالة نينوى

أدى تحرير سنجار في نوفمبر 2015 إلى خلق وضع دقيق من التنافس بين العديد من الفصائل للسيطرة على المنطقة. وهذا يشمل YPG أو وحدات حماية الشعب (التابعة لحزب العمال الكردستاني - PKK) والميليشيات المحلية من جهة، وقوات البيشمركة التابعة لحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP)، من جهة أخرى.[53، 54] لقد زادت التوترات بين هذه الجماعات، وكانت هناك حوادث قتال أدت إلى وقوع إصابات. حتى الآن، اندلع نزاع عنيف كبير بين اليزيديين والجماعات الكردية المسلمة المتهمة بدعمها لداعش.

منطقة سنجار هي جزء من الأراضي المتنازع عليها في نينوى. وتعهد الرئيس بارزاني رئيس KRG بدمج سنجار باعتبارها محافظة يزيدية في KRI. وعلى الرغم من تقديم الاقتراح في البرلمان الكردستاني بزعامة رئيس بلدية سنجار في عام 2014، إلا أن اليزيديين يشعرون بالخيانة من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، ويرون هذه الخطوة بأنها محاولة للسيطرة على المجتمع اليزيدي وليس حماية مصالحهم.[55]

كما هو الحال في المناطق الأخرى التي تمت استعادتها، تعرضت بلدة سنجار إلى النهب المنظم عند التحرير. وانطلاقا من الانتقام، دخلت الميليشيات إلى المدينة لنهب البيوت العربية السنية. ومنذ ذلك الحين زادت وتيرة التصريحات من كلا الجانبين. المسلمون يطلبون الحماية من اليزيديين، والمجتمع اليزيدي، في المقابل، يدعي الحق في الدفاع عن أنفسهم ومنع العودة المحتملة لـ داعش (التي لا تزال تطلق الصواريخ بشكل عشوائي باتجاه المدينة). ونتيجة لذلك، فإن عودة العائلات النازحة، وخاصة العرب السنة، ليست محتملة في المستقبل القريب.[56]

علاوة على ذلك، فإن بلدة سنجار والقرى المحيطة بها قد تضررت بشكل خطير وتلوثت بالعبوات الناسفة. كما تفتقر السلطات المحلية إلى القدرة على إزالة العبوات الناسفة بأمان، ومن المرجح أن تتأخر كذلك إعادة الإعمار والعودة. البنية التحتية في جميع أنحاء المنطقة بحاجة إلى إعادة إعمار مع بقاء معظم الأسر التي نزحت إلى جبل سنجار هناك. مع دخول فصل الشتاء للمرة الثانية على الجبل، توسعت العائلات في مساكنهم وعادة ما يكون لها أكثر من خيمة واحدة. يتم توفير المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية وكذلك PKK، التي تعمل على تشغيل المدارس للأطفال النازحين.[57]

"أنا من قرية خاناسور في سنجار. ذهبت إلى هناك مرة واحدة لتفقد منزلنا. لا يزال المنزل قائماً هناك ولكن الخدمات العامة لا تعمل بشكل صحيح ولم تفتح المدارس. أطفالي درسوا باللغة العربية والآن النظام التعليمي المقدم الوحيد باللغة الكورمانجية."
(نازح يزيدي من خاناسور، سنجار، في شقلاوة)

5

الاستنتاجات والتوصيات

ساهمت العديد من العوامل في ضعف خطير للنازحين داخلياً في العراق وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها. كما هو واضح من القضايا التي تم بحثها في هذا التقرير، لا تزال حالة النازحين تتأثر بسبب النزاع المسلح الدائر والتهديد بالعنف في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن العوامل الإنسانية، الاجتماعية والسياسية.

ليس فقط أن النازحين اقتلعوا من منازلهم، ولكن الحماية المطلوبة لهم بوصفهم نازحين داخلياً هزيلة. إجراءات المحافظة المعقدة والتمييزية في بعض الأحيان بشأن الدخول والخروج، الإقامة، التسجيل والحصول على الخدمات العامة لها تأثير كبير على مستوى معيشة النازحين.

وقد أدى الحجم الهائل لأزمة النزوح إلى ازدحام كبير في المدن أو القرى المضيفة. وليس من غير المتوقع، أن هذا قد خلق التوتر بين النازحين والمجتمعات المضيفة لأنهم ينافسونهم على مواردهم وسبل عيشهم الشحيحة، ولكن تفاقمت التوترات أيضا نتيجة الصراعات الدينية، العرقية والقبلية.

كما أن انتشار الجماعات المسلحة التي تعمل الآن في العراق هو مصدر قلقٍ بالغٍ. حتى أصغر المجتمعات، مثل القبائل والأقليات غير المسلحة في السابق، لديها الآن ميليشياتها الخاصة. في حين أنها تهدف إلى حماية مجتمعاتها، إلا أن هذه المجموعات انضمت إلى اتجاه يفترض السيطرة لمن لديه القوة المسلحة المتفوقة.

انتشار الصراع أحدث وضعاً تكون فيه الحكومة العراقية والمؤسسات الإقليمية والمحلية غير قادرة في أغلب الأحيان على أداء مهامها بشكل فعال وممارسة الولاية القضائية على أراضيها، وبدلا من النضال من أجل التكيف مع الواقع حيث الجماعات المسلحة تسيطر على الأوضاع على الأرض . ويقع النازحون في خضم هذه الصراعات - غير قادرين على العودة نظراً إلى الحالة الأمنية والتوترات غير المستقرة في مدنهم ولكنهم بالمثل يبقون عرضة للنزوح.

ويتم فقدان الفرصة التي يتيحها استرداد السيطرة على الأراضي من داعش. إذا كانت المجتمعات غير قادرة على التعايش، فقد يصل العراق قريباً إلى نقطة لا يمكن إصلاحه. لذلك توجد حاجة ملحة لاستراتيجيات ما بعد التحرير إلى أن تكون شاملة في معالجة الاحتياجات الأمنية ولكن تهدف أيضا إلى تحقيق المصالحة، بناء المجتمع، إعادة تأسيس سيادة القانون، وإدارة عملية استعادة الممتلكات والتعويض المناسب.

التوصيات

إلى الحكومة العراقية

- التأكد من أن جميع القوات الحكومية بما في ذلك قوات الأمن العراقية، وحدات الحشد الشعبي والميليشيات التابعة لها تندرج تحت قيادة وسيطرة موحدة تكون مسؤولة أمام حكومة العراق (GoI).
- ضمان أن تكون إجراءات الدخول عند حدود المحافظة معقولة وغير تمييزية وتمكن النازحين المعرضين للخطر من الدخول. لا ينبغي أن تكون إجراءات توثيق/تسجيل النازحين مرهقة بشكل مفرط أو تمييزية على أساس الدين أو العرق.
- وقف ممارسة الاعتقال التعسفي للنازحين داخلياً.
- توافق ترتيبات الوصول والأمن لضمان العودة الطوعية الآمنة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية.
- وضع استراتيجية لدعم العودة المستدامة و/أو دمج النازحين، بما في ذلك انتعاش البنية التحتية وتحقيق المصالحة المجتمعية.
- ضمان معالجة النزاعات على الأراضي والممتلكات ووضع نظام شامل (متوافق مع المادة 140 من الدستور) للرد والتعويض في جميع المحافظات.
- العمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتعزيز سبل المصالحة والتعايش

.

لحكومة إقليم كردستان

- وضع استراتيجية إقليمية لدعم العودة المستدامة و/أو دمج النازحين، بما في ذلك انتعاش البنية التحتية وتحقيق المصالحة المجتمعية، بالتنسيق مع الحكومة العراقية.
- توافق ترتيبات الوصول والأمن لضمان العودة الطوعية الآمنة للنازحين إلى مناطقهم الأصلية.

• تنفيذ سياسة موحدة لإجراءات الدخول التي تسمح للنازحين الهاربين من العنف بدخول إقليم كردستان العراق (KRI) دون تمييز على أساس العرق أو الدين.

• إنشاء مكاتب مؤقتة تسمح للنازحين القادمين من المحافظات خارج KRI من استرداد أو الحصول على وثائق قانونية.

للمجتمع الدولي.

• توفير تمويل عاجل للأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى التي تعمل مع السلطات العراقية لمواجهة فجوة التمويل فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية للنازحين داخلياً.

• دعم وتمكين استراتيجية شاملة للعودة الطوعية الآمنة والمستدامة و/أو دمج النازحين في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المساعدة الضرورية في التفاوض على اتفاقات الوصول والاتفاقات الأمنية المناسبة مع الجهات ذات الصلة.

• في سياق أي تعاون عسكري دولي يتم عرضه على الحكومة العراقية أو حكومة إقليم كردستان، يجب ضمان أن كلاً من القوات الدولية والعراقية تلتزم في جميع الأوقات بمعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

• تقديم الدعم الفني والمالي لتطوير برنامج استعادة الممتلكات والتعويضات للنازحين داخلياً، فضلاً عن اتخاذ تدابير العدالة الانتقالية المناسبة، ودعم مبادرات المجتمع المدني لتعزيز المصالحة والتعاون المجتمعي.

ملاحظات

1 برنامج الأغذية العالمي، تقرير رقم 31 حول حالة أزمة العراق، 1 ديسمبر 2015.

2 خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لعام 2015 (HRP) هي مناشدة للحصول على 500 مليون دولار لتغطية ستة أشهر من الدعم الأساسي لإنقاذ الحياة. وكان قد تم تمويل HRP لعام 2014-15 بنسبة 40 في المائة فقط. انظر:
http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-response-plan-5102
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 30 نوفمبر 2015).

3 جيبو، ر.، "وداعا للنمو في العراق، إلى متى؟"، عين الشرق الأوسط ، 19 يناير 2015.

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، صندوق تمويل الاستقرار الفوري: تقرير التقدم الربع سنوي للربع الثاني و الربع الثالث من عام 2015، نيويورك، UNDP، أكتوبر 2015.

5 الدستور العراقي، 2005،
http://www.iraqinationality.gov.iq/attach/iraqi_constitution.pdf
(تم الولوج إلى المحتوى في فبراير 2016).

6 مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)، تحديات النزوح القسري داخل العراق: لمحة عن وضع النزوح الداخلي، جنيف، IDMC، ديسمبر 2008.

7 المنظمة الدولية للهجرة في العراق (IOM العراق)، النزوح الداخلي في العراق: الحواجز التي تحول دون التكامل، بغداد، المنظمة الدولية للهجرة في العراق، ديسمبر 2013.

8 مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO)، النازحون العراقيون: الاستراتيجية الدولية المتكاملة اللازمة لإعادة إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين في العراق، تقرير إلى لجان الكونغرس، واشنطن، العاصمة، GAO US، ديسمبر 2010.

9 انظر فيريس، إي.، "تذكر النازحين العراقيين، بروكينغز، 81 مارس 2013،
http://www.brookings.edu/research/articles/3102/03/18-iraq-displaced-ferris
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 4 ديسمبر 2015).

10 في المرجع ذاته؛ انظر أيضا إلى تحليل IRIN: اللاجئون المنسيون في سوريا، 23 أبريل 2012:
http://www.irinnews.org/report/95336/analysis-syria-s-forgotten-refugees
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 4 ديسمبر 2015).

11 IDMC، تحديات النزوح القسري داخل العراق، المرجع السابق ذكره.

12 مجموعة الأزمات الدولية (ICG)، حياة أو موت: سنة العراق والدولة، تقرير الشرق الأوسط 144 بروكسل، ICG، 14 أغسطس 2013.

13 ستيرن، جيه. وبيرغر ج.م.، داعش: دولة الإرهاب، نيويورك، إيكو بريس، بصمة من هاربر كولينز للنشر، 2015، ص. 19، 30.

14 ويكين، ستيفن، سنة العراق في أزمة، تقرير الأمن في الشرق الأوسط 11. واشنطن العاصمة: معهد دراسات الحرب، مايو 2013. ص. 5-30.

15 مصفوفة تتبع النزوح لـ IOM، الجولة 34، ديسمبر 2015، http://MOIiraq.net/dtm-page

16 مصفوفة تتبع النزوح لـ IOM، المرجع السابق ذكره، الجولة 32، نوفمبر 2015.

17 موريس، ل.، "داعش في العراق: انتصار الجيش في منطقة جرف الصخر، يضع التكلفة المجردة لهزيمة المليشيات"، الإندبندنت، 30 أكتوبر 2014.

18 كيركباتريك، د.، "السنة يخشون النزوح الدائم من مدينة عراقية"، صحيفة نيويورك تايمز، 5 ديسمبر 2014.

19 أجرى الحوار مع ممثل وزارة الهجرة والمهجرين في الحلة، بابل، 18 أكتوبر 2015.

20 OHCHR-UNAMI، تقرير عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، 11 ديسمبر 2014-30 أبريل 2015، المرجع السابق ذكره، ص.6.

21 مصفوفة تتبع النزوح لـ IOM، المرجع السابق ذكره، الجولة 34، ديسمبر 2015.

22 WHO، "الكوليرا-العراق"، 26 نوفمبر 2015،
http://www.who.int/csr/don/26-november-5102-iraq-cholera/en/
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 27 يناير 2016).

23 مقابلة مع محامي في بغداد، 26 أكتوبر 2015.

24 IDMC، تحديات النزوح القسري داخل العراق، المرجع السابق ذكره، ص. 303.

25 تقرير UNAMI غير المنشور من عام 2009.

26 مصفوفة تتبع النزوح لـ IOM، المرجع السابق ذكره، الجولة 34، ديسمبر 2015.

27 ICG، العراق والأكراد: مشكلة على طول خط الزناد، تقرير الشرق الأوسط 88، بروكسل، ICG، 8 يوليو 2009، ص. 1، 12.

28 مقابلة سكايب مع مسؤول في الامم المتحدة في أربيل، 3 ديسمبر 2015.

29 مقابلة سكايب مع مسؤول INGO في أربيل، 6 ديسمبر 2015.

30 مصفوفة تتبع النزوح لـ IOM، المرجع السابق ذكره، الجولة 24، ديسمبر 2015.

31 المرجع نفسه.

32 شتيرن وبيرغر، داعش: دولة الإرهاب، المرجع السابق ذكره.

33 مصفوفة تتبع النزوح لـ IOM، المرجع السابق ذكره، الجولة 34، ديسمبر 2015.

34 IID (المعهد العراقي للتنمية)، تقرير حالة الموصل رقم 3، 1 يونيو - 31 يوليو عام 2015.

35 هاورامي، ف.، محمد، س. وشاهين، ك.، "الحياة تحت حكم داعش في الرقة والموصل: "نحن نعيش بين سجن كبير"، 9 ديسمبر 2015،
http://www.theguardian.com/world/5102/dec/09/life-NUder-isis-raqqa-mosul-giant-prison-syria-iraq
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 11 ديسمبر 2015).

36 مقابلة مع مجموعة الوصول إلى العدالة، أربيل، 4 سبتمبر 2015.

37 مقابلة مع ضابط الحماية في UNHCR، السليمانية، 16 سبتمبر 2015.

38 مقابلة مع المحامي من INGO في بغداد، 26 أكتوبر 2015.

39 لمحات عن المحافظات لـ IOM،
http://MOIiraq.net/allreports
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 3 ديسمبر 2015).

40 انظر إلى كورنيش، سي.، "الطقس القاتل في العراق"، إيرينيوز، 12 نوفمبر 215،
http://www.irinnews.org/report/102207/iraq-s-killer-weather
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 30 نوفمبر 2015).

41 انظر: www.awene.com/ar/article/5102/07/12/42622
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 2 أكتوبر 2015).

42 انظر: "'مسؤولو كركوك يرفضون خطة عراقية لمنح النازحين وضع الإقامة الدائمة، روداو، 13 يوليو 2015،
http://rudaw.net/english/kurdistan/13075102
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 2 أكتوبر 2015).

43 انظر: قانون مكافحة الإرهاب،
www.vertic.org/media/National_20Legislation/Iraq/IQ_Anti-Terrorism_Law.pdf.

44 مقابلة مع محامي في أربيل، 2 نوفمبر 2015.

45 مقابلة مع محام في بغداد، 26 أكتوبر 2015.

46 تم تسجيل الحوادث التي تؤكد هذه الاتجاهات من خلال شهادات النازحين. وأشارت منظمات أخرى لحقوق الإنسان أيضاً إلى حالات مماثلة. انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، الإفلات المطلق من العقاب: ميليشيا القاعدة في العراق، لندن، منظمة العفو الدولية، 2014.
www.amnesty.org.uk/sites/default/files/absolute_impNUity_iraq_report.pdf

47 انظر: الأمم المتحدة في العراق، "استمرار النزوح والعودة في العراق"، بيان صحفي، 18 ديسمبر 2015،
http://www.NUiraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=4978:displacement-and-returns-continue-in-iraq-MOI&Itemid=605&lang=en
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 18 ديسمبر 2015).

48 UNDP، صندوق تمويل الاستقرار الفوري: تقرير التقدم الربع السنوي للربع الثاني والربع الثالث من عام 2015، المرجع السابق ذكره.

49 انظر على سبيل المثال: هيومان رايتس ووتش (HRW)، "العراق: انتهاكات الميليشيات تفسد الحرب ضد داعش"، 20 سبتمبر 2015،
https://www.hrw.org/news/5102/09/20/iraq-militia-abuses-mar-fight-against-isis
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 30 ديسمبر 2015).
روفيرا، د.، "العوامل التي تغذي نار الصراع الطائفي في العراق"، منظمة العفو الدولية، 3 نوفمبر 2014،
https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/4102/11/stoking-the-fire-of-iraq-s-sectarian-conflict/
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 27 نوفمبر 2015).

50 على سبيل المثال، IOM، منظمة أوكسفام، ومؤسسة رايس.

51 UNDP، صندوق تمويل الاستقرار الفوري: تقرير التقدم الربع السنوي للربع الثاني والربع الثالث من عام 2015، المرجع السابق ذكره.

52 تم إجراء المقابلة مع هشام الهاشمي في بغداد، 15 أكتوبر 2015.

53 مؤسسة رايس، جبل سنجار: الحاجة إلى نظرة عامة، 25 نوفمبر 2015.

54 "تحرير سنجار يخلق التوتر بين قادة حزب العمال الكردستاني" ,
http://basnews.com/index.php/en/news/104554
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 3 ديسمبر 2015).

55 مقابلة مع صائب خضر، بغداد، 16 أكتوبر 2015: " خيانة شينغال"،
http://ezidipress.com/en/the-betrayal-of-shingal/
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 29 نوفمبر 2015).

65 انظر: داغر، س.، كيسلينغ، ب.، "العرب يتهمون الأكراد باستغلال الحرب مع الدولة الإسلامية للاستيلاء على الأراضي"، 25 نوفمبر 2015،
http://www.wsj.com/articles/ethnic-tensions-flare-in-iraqi-city-of-sinjar-after-kurdish-led-offensive-pushes-islamic-state-out-1448361003
(تم الولوج إلى المحتوى بتاريخ 29 نوفمبر 2015).

75 مؤسسة رايس، جبل سنجار، المرجع السابق ذكره.

CEASEFIRE
centre for civilian rights

minority rights group international

أزمة النزوح بالعراق:
الأمن والحماية

ملخص

منذ نشوب أزمة النزوح الحالية في شهر يناير 2014 بالتزامن مع تقدم لمقاتلي الدولة الإسلامية بالعراق والشام (داعش)، أصبحت الأحوال الإنسانية في العراق أكثر خطورة، لا سيما مع بلوغ إجمالي عدد النازحين حتى اليوم نحو 2.3 مليون شخص، بينما 8 ملايين آخرين في حاجة إلى تلقي مساعدات إنسانية. ومع افتقار الأمم المتحدة إلى التمويل ومعاناة كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان من الضغوط العسكرية والاقتصادية، فإن حماية حقوق الإنسان وتقديم المعونات الإنسانية قد تراجع إلى حد كبير.

يُسلط تقرير أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية الضوء بالتفصيل على وضع النازحين بالعراق منذ الحملة التي شنها مقاتلو داعش والتي أدت إلى اندلاع الصراع، متضمناً ليس فقط النزوح الإجباري الذي مارسته داعش ولكن أيضاً ذلك الذي تسببت فيه الجماعات المسلحة الأخرى، بما فيها القوات الحكومية. كما يتناول التقرير أيضاً تسهيل عودة النازحين إلى ديارهم. غير أنه وبسبب سوء الأحوال المعيشية في مناطق النزوح، فإن العديد من الأسر تسعى إلى العودة، وذلك على الرغم من أن الأحوال في ديارهم لم تتحسن. وإجمالاً وبدون استثناء، تكون المناطق المُحررة بحاجة إلى تأمين أفضل وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية بها واستئناف الخدمات العامة.

وبعد مرور عامين، لايزال التوتر الاجتماعي يُخيم على مناطق النزوح والعودة على حدٍ سواء. ومع التحركات الجديدة للسُكان وتبادل الجماعات المُسلحة السيطرة على مختلف المناطق، فقد باتت المجتمعات المضيفة والسلطات تحت ضغط أكبر، بحيث يشيع ترهيب ومضايقة النازحين على أساس أصولهم العرقية في مناطق النزوح، بل أن تلك الممارسات باتت في زيادة، حيث أن المجتمعات التي تجد نفسها في مناطق تكون بها هي الأقلية الدينية أو العرقية أو اللغوية، تعيش في خوف ورهبة من الاعتداءات الجسدية والتمييز.

وفي سياق الحوكمة المحدودة واستمرار غياب الأمن، فقد تضيع فرصة استعادة المناطق التي استولت عليها داعش. فإذا لم تستطع المجتمعات التعايش، قد يصل العراق قريباً إلى نقطة اللاعودة، ومن ثمة، فلا بد من صياغة استراتيجيات لما بعد التحرير تتعاطي مع الاحتياجات الأمنية وتُحقق المصالحة والإصلاح وإعادة ترسيخ سيادة القانون.

يوصي هذا التقرير بما يلي:

- يتعين على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان دعم المرور الآمن للنازحين عبر المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وذلك بإنفاذ إجراءات الدخول القائمة على الشفافية وعدم التمييز عند حدود المحافظات، وكذلك عمليات تسجيل قابلة للوصول. كما يجب الكف عن احتجاز النازحين بشكلٍ عشوائي.
- لا بد أن تقوم السلطات العراقية باتخاذ تدابير شاملة من أجل دعم عودة وإعادة دمج النازحين، بما في ذلك تطوير البنية التحتية وإصلاح أو تعويض الممتلكات وإنفاذ المحاذير الأمنية المناسبة. يجب أن يتم ذلك بالشراكة مع المنظمات المدنية المحلية التي تدفع المصالحة بين المجتمعات.
- يتعين على المجتمع الدولي تزويد الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية العاملة مع السلطات العراقية بالتمويل المستمر، وذلك لسد الفجوة الحالية في المساعدات الإنسانية المقدمة للنازحين. لا بد أن يشمل ذلك المعونة الفنية والمالية لوضع برنامج يهدف إلى إصلاح وتعويض الممتلكات، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات
54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom
ceasefire@mrgmail.org | www.minorityrights.org/ceasefire

ISBN: 978-1-907919-79-4

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وذلك على مسئولية الناشرين دون غيرهم، ولا يُمكن تحت أي حال من الأحوال اعتبار كون محتوياته تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي.